

Distr.
GENERAL

S/1994/717
16 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن مسألة جنوب افريقيا

أولا - مقدمة

١ - في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، قدمت تقريرا الى مجلس الأمن عن الحالة في جنوب افريقيا وعن عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ذلك البلد (S/1994/435). وهذا التقرير، المقدم أيضا عملا بقراري مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) المؤرخ ١٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ و ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، سيكون، لدواعي السعادة، آخر تقرير لي عن مسألة جنوب افريقيا، فيما يتعلق بعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا والعملية الانتقالية في ذلك البلد.

ثانيا - العملية الانتقالية في جنوب افريقيا

٢ - لأسباب واضحة، سيركز تقريري هذه المرة على الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وعلى التطورات المذهلة التي حدثت في جنوب افريقيا خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، والتي توجت بإجراء الانتخابات في الفترة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وإعلان النتائج الرسمية في ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، وبالحفل المشهود لتولية رئيس الجمهورية الجديد لجنوب افريقيا السيد نيسلون مانديلا يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤.

٣ - وفي تقريري السابق، تحدثت عن مشاعر الأمل الممزوجة بالخوف التي تسود أوساط الجنوب أفريقيين من جميع الخلفيات والمراقبين الأجانب على السواء مع اقتراب موعد الانتخابات. والأمل ناشئ عن تصميم الجهات السياسية الرئيسية على المضي بهذه العملية حتى خاتمتها المنطقية المتمثلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة أساسا. أما الخوف فيرجع الى تواصل العنف بمعدل متزايد باستمرار، وبينما بقيت بعض القوى السياسية الهامة ترفض أن تنضم الى عملية السلم والمصالحة وأن تشارك في الانتخابات.

٤ - وقد وصلت المخاوف ذروتها يوم الاثنين ٢٨ آذار/مارس، عندما نظم اتباع حزب انكاثا للحرية مسيرة عامة في جوهانسبرغ تأييدا لمطالب ملك الزولو غودويل زويليتيني بإدراج نص دستوري بشأن دور الملك في الدستور المؤقت. وقد انتهت هذه المسيرة بإراقة الدماء حيث لقي أكثر من ٥٠ شخصا حتفهم وأصيب ٢٥٠ بجراح.

٥ - وأجرى مجلس الأمن، الذي ساوره القلق إزاء هذه الأحداث المؤسفة التي وقعت في جوهانسبرغ، مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع. ونتيجة لهذه المشاورات، أدلى رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، سعادة السيد جان برنار ميريميه سفير فرنسا، بالبيان التالي في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ بالنيابة عن أعضاء مجلس الأمن:

"إننا نعرب بأقوى العبارات الممكنة عن أسفنا لأعمال العنف التي وقعت بالأمس في جوهانسبرغ والتي تستهدف بوضوح اخراج العملية الانتقالية في جنوب افريقيا عن مسارها.

"ولا يمكن السماح بأن يحرم التهريب والعنف والاستفزاز شعب جنوب افريقيا من فرصته في الانضمام الى مجتمع الدول الديمقراطية.

"إننا نطلب الى جميع سكان جنوب افريقيا تجنب أعمال العنف، ونأمل في أن تشارك جميع الأحزاب سلميا في الانتخابات.

"ويؤكد المجلس الأهمية التي يوليها لإجراء أول انتخابات عامة حرة وديمقراطية في جنوب افريقيا يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤، على النحو المتفق عليه من قبل.

"ويرى المجلس أن هذه المسألة في غاية الأهمية؛ وقد عقد عزمه على متابعة عملية الانتخابات عن كثب".

٦ - وفي جوهانسبرغ، عقد ممثلي الخاص وزملاؤه، رؤساء بعثة منظمة الوحدة الافريقية والكونغول والاتحاد الأوروبي، مؤتمرا صحفيا يوم ٢٩ آذار/مارس وأدلو بالبيان المشترك التالي:

"إن بعثات المراقبين الدوليين التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والكونغول والاتحاد الأوروبي تعرب بأقوى العبارات الممكنة عن أسفها إزاء أعمال العنف التي لا لزوم لها والخسائر بالأرواح التي وقعت في جوهانسبرغ بالأمس. ومما يزيد من قوة الاحساس بالألم لوقوع هؤلاء الضحايا، أنه كان من الممكن الحيلولة دون وقوع ذلك. فالفضل في التخطيط على نحو مناسب لمسيرة الأمم وتحديد الطريق التي يتعين على المسيرة اتباعه واتخاذ الخطوات اللازمة للسيطرة الفعالة على هذا الحشد كلها، أسهمت في وقوع أعمال العنف. كما أن أعمال العنف المأساوية في جوهانسبرغ والأحداث التي وقعت في جميع أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة بل وحاليا، تدفعنا الى الإعراب عن رأينا بصراحة.

"أولا، علينا أن نطالب الزعماء السياسيين الى أعمال العقل وتحمل المسؤولية. وهذا يعني أنه يتحتم عليهم أن ينقلوا رسالة السلم والديمقراطية، قولا وعملا، الى جميع أنحاء المجتمعات

المحلية التي يدعون أنهم يخدمونها ويمثلونها. كما أن عجز الزعماء السياسيين وقوات الأمن عن العمل معا لمنع وقوع مذبحه حمقاء أمر لا يغتفر. وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية والحكومة وقوات الأمن، سواء على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الوطني تتحمل مسؤولية ذلك.

"ثانيا، علينا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تأثير "حديث الحرب" والتهديدات والتحديات التي تستهدف إثارة مشاعر السكان. فهذه اللغة، في المرحلة الحاسمة الحالية، تهدد مستقبل البلاد نفسه.

"ثالثا، لقد شجبنا مرارا وتكرارا حمل الأسلحة في المظاهرات العامة. وتجلت عواقب هذه الممارسة على نحو واضح للغاية مرة أخرى بالأمس. وقد انقضى وقت الكلام عن هذه المسألة. وبناء عليه فإننا نحث بقوة الزعماء السياسيين على عدم السماح بأي مسيرات لا يخطط لها بصورة سلمية ويحمل فيها أتباعهم الأسلحة.

"ومن الواضح أن العنف يحبط عمل اللجنة الانتخابية المستقلة. واللجنة بالفعل مجهدة بسبب الأعباء التي تثقل كاهلها والضغط التي تتزايد عليها يوميا. وبرغم التقلبات السياسية المتكررة والعقبات العملية، تواصل اللجنة عملها لإنشاء الهياكل اللازمة في حينها مما يجعل التصويت في متناول جميع مواطني جنوب افريقيا الذين يودون ممارسة هذا الحق. كما تسعى اللجنة جاهدة الى تعزيز المناخ اللازم لضمان إجراء انتخابات حرة نزيهة.

"وفي هذا السياق، فإننا نطالب الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي بأن يجدوا خلال اجتماعهم غدا، ٣٠ آذار/مارس، مخرجا من الأزمة الحالية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق عملية انتقال بالوسائل السلمية.

"والمراقبون الدوليون موجودون في جميع أنحاء جنوب افريقيا وهم يزودوننا بتقارير تفصيلية عما يجري في المناطق التي لا تصل اليها وسائل الاعلام أو تغطيها دائما. ونحن نقف جنبا الى جنب مع مواطني جنوب افريقيا بكل معنى الكلمة. وكان المراقبون أيضا موجودين في شوارع جوهانسبرغ أمس يقدمون تقارير مباشرة عندما تدهورت الحالة. ونحن مستعدون لمناقشة ملاحظتنا مع جميع الأطراف التي تسعى جاهدة لصالح السلم، الى فهم كيفية وقوع الأحداث بالأمس.

"وبعثات المراقبين الدوليين موجودة في هذا البلد كشهود متعاطفين، لكننا لسنا شهودا سلبيين.

ونحن نعمل بالتعاون الوثيق مع أهالي جنوب افريقيا على جميع المستويات على أمل تعزيز جهودهم لتحقيق الديمقراطية في بلدهم. ونواصل العمل بالتعاون الوثيق مع هياكل السلم الوطنية

وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في المبادرات التي تؤيد السلم والحوار. ووفقا لولايتنا، فإننا نقدم كل ما نستطيع من دعم ومساعدة الى أهالي جنوب افريقيا الملتزمين بالسلم والديمقراطية.

"إننا نقوم بذلك بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة ومع زعماء جميع الأحزاب والجماعات السياسية وأعضائها ومع الحكومة والمجلس التنفيذي الانتقالي. وهدفنا المشترك هو تقديم الدعم المعنوي وبث الطمأنينة في نفوس أهالي جنوب افريقيا الملتزمين بالتغيير السلمي بالوسائل الديمقراطية. فالنشاط السياسي الحر والاستعداد لاحترام حق الآخرين في اعتناق أفكار مختلفة عن آرائهم هما شرطان أساسيان لتحقيق السلم.

"إن مهمة المصالحة الوطنية تصبح أكثر صعوبة مع كل روح تزهق بسبب العنف السياسي. والمصالحة لا تبدأ بالانتخابات ولا تعتمد على مجرد المبادرات المتخذة على الصعيد الوطني. ونحن نناشد أيضا الزعماء المحليين وزعماء الأقاليم، سواء كانوا زعماء تقليديين أو ممثلين سياسيين - أن يضعوا في الاعتبار أرواح شعبهم وأطفالهم قبل الإقدام على أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف".

٧ - وقد أسهمت الحوادث التي وقعت في جوهانسبرغ في زيادة للتوتر - المرتفع جدا بالفعل - في كوازولو وكذلك في منطقة إيست راند التابعة لمقاطعة بريتوريا - ويتواترراند - فيرينغخ. ومع ذلك ظل الزعماء السياسيون على تصميمهم بضرورة الحفاظ على استمرار الحوار والمفاوضات الدستورية مهما كان الثمن، وضرورة التوصل، بصورة ما، إلى حلول تتيح إجراء انتخابات شرعية وموثوق بها وشاملة للجميع. ومن ثم، فقد اجتمع رئيس الدولة دي كليرك مرارا مع الملك غودويل زويلتيني أو الزعيم بوتمليزي أو الاثنين معا. وكان السيد مانديلا يعرض باستمرار اقتراحات جديدة ويطرح أفكارا جديدة. وبالمثل كان المؤتمر الوطني الافريقي والحكومة يشركان باستمرار حزب انكاثا للحرية والجناح اليميني وزعماء الأوطان في مختلف المحادثات التي جرت لتصفية الخلافات ومعالجة المشاغل والتوصل إلى حلول توفيقية جديدة.

٨ - غير أن المفاوضات الدستورية زادت تعقيدا بسبب مطالبة الملك زويلتيني في ١٨ آذار/مارس بإعادة مملكة الزولو. وتم تأجيل اجتماع كان من المعتمد عقده ذلك اليوم بين السيد مانديلا والملك لمعالجة مشاغل الملك وسط مخاوف بشأن سلامة السيد مانديلا. ولمواجهة التحدي المستمر من جانب سلطات كوازولو أذن المجلس التنفيذي الانتقالي للجنة الإدارية، في ٢٣ آذار/مارس، باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في كوازولو. غير أن الجمعية التشريعية لكوازولو رفضت محاولة قام بها القاضي جوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، في ٢٤ آذار/مارس، لتأمين تعاون إدارة الوطن مع اللجنة في جهودهما للإعداد للانتخابات وإدارتها. وربما كانت هذه التطورات، بالاقتراح مع تصاعد حدة العنف في كوازولو/ناتال عقب الأحداث التي وقعت في جوهانسبرغ، عوامل حاسمة في القرار الذي اتخذه في ٣١ آذار/مارس رئيس الدولة ف. و. دي كليرك، بدعم من المجلس التنفيذي الانتقالي، بإعلان حالة الطواري في المقاطعة.

٩ - وثمة تطور سياسي آخر جدير بالذكر هو أن الحالة فيما يتعلق بما تسمى الأوطان المستقلة قد تغيرت تغيراً كبيراً مع اقتراب موعد الانتخابات. وكانت الإدارة في بوبوتسوانا بزعامة لوكاس مانغوبي ترفض باستمرار المشاركة في الانتخابات. وأدى عناد إدارة مانغوبي إلى قيام انتفاضة شعبية اقترنت بوقوع عدد كبير من الضحايا ودمار واسع في الممتلكات، بلغت ذروتها بالإطاحة بالنظام الحاكم. وتحرك المجلس التنفيذي الانتقالي والحكومة بسرعة لتولي إدارة الإقليم منعا للمزيد من إراقة الدماء، وبهدف استعادة النظام والإعداد للانتخابات. وكان لأزمة بوبوتسوانا أصداء في الأوطان الأخرى التي كانت مطالبتها واهتمامها متشابهة. واستقال اللواء أوبا قوزو زعيم سيسكاي في ٢٢ آذار/مارس تحت الضغط وحل محله مديران عينتهما الحكومة بالاشتراك مع المجلس التنفيذي الانتقالي.

١٠ - وعقد اجتماع آخر في ٨ نيسان/أبريل بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي والملك زويليتيني في محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وتأمين مشاركة حزب انكاثا للحرية في الانتخابات. غير أنه لم يتحقق أي انفراج في هذه المحادثات واستمر العنف على مستوى خطير في كوازولو/ناتال.

١١ - وتم إحياء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في آذار/مارس بين السيد مانديلا والزعيم بوتيليزي لالتماس مساعدة أجنبية عن طريق وساطة دولية لحل المأزق السياسي، وتم توجيه الدعوة على عجل إلى فريق من الوسطاء من بينهم الدكتور هنري كيسنجر واللورد كارنجتون. ووصل الاثنان إلى البلد في ١٢ نيسان/أبريل، وتقرر أن يبدأ العمل في اليوم التالي. لك وجد أنه ليس هناك أي اتفاق بين الأطراف حول اختصاص المحادثات. وظهر أن موعد الانتخابات هو القضية الرئيسية، حيث كان حزب انكاثا للحرية يطالب بأن يعالج الوسطاء مسألة ما إذا كان ينبغي إجراء الانتخابات في الموعد المحدد أو تأجيلها، في حين تمسكت الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي بشدة بعدم إمكان تغيير هذا الموعد وبالتالي ينبغي أن تظل هذه المسألة خارج نطاق اختصاص الوسطاء.

١٢ - وغادر الوسطاء جنوب إفريقيا بعد أن عجزوا عن تحقيق أي تقدم، ولكن زعماء جنوب إفريقيا رفضوا الاستسلام مرة أخرى. وجرت جولة أخرى من المشاورات المكثفة شارك فيها البروفيسور واشنطن أوكومو من كينيا. وأخيراً أتى الصبر والتصميم في النهاية ثمارهما في اجتماع عقد في ١٩ نيسان/أبريل حيث توصلت الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي وحزب انكاثا للحرية، بقيادة الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا والزعيم بوتيليزي إلى اتفاق ينص على ما يلي:

(أ) مشاركة حزب انكاثا للحرية في الانتخابات الوطنية وانتخابات المقاطعات التي ستجرى في مواعيدها المقررة في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل؛

(ب) ترسيخ الضمانات المتعلقة بملكية الزولو في دستور مقاطعة كوازولو/ناتال؛

(ج) تعالج الوساطة الدولية بعد الانتخابات القضايا المتعلقة بملكية الزولو والسلطات الإقليمية.

١٣ - وفي بيان صدر في ١٩ نيسان/أبريل، رحبت باتفاق الانفراج الذي تم التوصل إليه بين رئيس الدولة ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الإفريقي نيلسون مانديلا والزعيم مانغوسوتو بوتيليزي، ووجهت رسائل إلى الزعماء الثلاثة أهنئهم فيها، وأعرب عن الأمل في أن يضمن هذا القرار التاريخي أن تجري الانتخابات، التي سيتمكن جميع مواطني جنوب إفريقيا من المشاركة فيها، في موعدها هذا الشهر في ظل ظروف هائدة وسلمية.

١٤ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، وبعد مفاوضات مطولة، وقعت الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي والجنرال كوستاند فيليون، بالنيابة عن جبهة الحرية، اتفاقاً نص على إنشاء مجلس فولكستات وإجراء مزيد من المفاوضات بعد الانتخابات لمناقشة جدوى إقامة كيان الفولكستات. وكان الهدف من هذه التحرك تشجيع الجناح اليميني على الاشتراك في الانتخابات ومتابعة أهدافه عن طريق المفاوضات السلمية.

١٥ - واعتمد المجلس التفاوض المتعدد الأطراف ذلك الاتفاق في ٢٤ نيسان/أبريل. كما وافق على قرار يلزم جميع الأحزاب بقبول نتائج الانتخابات. وعاد البرلمان إلى الانعقاد في ٢٥ نيسان/أبريل حيث أقر التعديلات التي أدخلت على الدستور المؤقت، وعلى قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣ مما يعطي سنداً تشريعياً للاتفاق.

١٦ - وأسفر قرار حزب انكاثا للحرية الاشتراك في الانتخابات، عن انخفاض فوري كبير في أعمال العنف. وشهدت البلاد لفترة، انخفاضاً في حدة التوتر وهدوءاً نسبياً.

١٧ - وشارك ما مجموعه ١٩ حزباً في الانتخابات على الصعيد الوطني. ولم تشارك في الانتخابات منظمة أزانيا الشعبية وحركة خمير السود والحزب المحافظ والجبهة الشعبية الأفريقية.

ثالثاً - وزع المراقبين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا وأنشطتهم قبيل الانتخابات

١٨ - دعت الخطة التنفيذية الواردة في تقرير المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والمقدم إلى المجلس (A/48/845-S/1994/16 و Add.1) إلى وزع قرابة ٢٠٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة أثناء فترة الانتخابات. وعقب موافقة الجمعية العامة بقرارها ٢٣٠/٤٨ بء المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ على تمويل توسيع البعثة، جرى الوزع المرحلي للمراقبين بصورة سريعة. وبنهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٤، كان قد تم وزع ٥٠٠ من المراقبين فيما مجموعه ٦٠ من المواقع التنفيذية التابعة للجنة الانتخابية المستقلة. كذلك ينبغي ملاحظة أنه تم إبرام

إتفاقات ثنائية بين الأمم المتحدة وكل من السويد وسويسرا وفنلندا وهولندا فيما يتعلق بقيام حكومات تلك البلدان بتزويد البعثة بمراقبين إنتخابيين.

١٩ - وجرت المرحلة الأخيرة من الوزع خلال الفترة من ١٧ الى ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤، وخلال تلك الفترة انضم ما مجموعه ٤٨٥ ١ من المراقبين الانتخابيين الدوليين الاضافيين الى البعثة. وقامت وحدة العمليات المشتركة بوضع خطة الوزع الانتخابي بالتشاور مع بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين الأخرى، مع مراعاة وجود ٥٤٢ مراقبا اضافيا يتبعون لتلك البعثات (منظمة الوحدة الافريقية - ١٠٢؛ الكومنولث - ١١٨؛ الاتحاد الأوروبي - ٣٢٢). وأثناء الانتخابات بلغ عدد المراقبين الذين أوفدتهم الى الميدان بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين العاملة بالتنسيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة ٥٢٧ ٢ مراقبا (بما في ذلك مراقبو بعثة مراقبي الأمم المتحدة البالغ عددهم ٩٨٥ ١).

٢٠ - وقد واصلت البعثة بموجب ولايتها الموسعة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، أنشطتها المتصلة بتعزيز السلم والحد من العنف. وواصل المراقبون، تحت ادارة شعبة تعزيز السلم التابعة للبعثة، عملهم الرامي الى مساعدة الهياكل المنبثقة عن اتفاق السلم الوطني والتعاون معها. ومع التوغل في فترة الانتخابات، وسّعت الشعبة شبكة اتصالاتها بحيث تشمل مديرية الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة.

٢١ - وخلال الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة اتسعت أنشطة المراقبين فشملت المراقبة والابلاغ فيما يتعلق بتثقيف الناخبين وإصدار بطاقات الناخبين المؤقتة ومحاولات اللجنة الانتخابية المستقلة اختيار المواقع وإقامتها لمراكز الانتخاب وعد الأصوات. ويسرت أنشطة تعزيز السلم التي اضطلعت بها البعثة المرحلة الانتخابية حيث أتاحت هذه الأنشطة الصلات على مستوى القاعدة الشعبية العريضة وشبكات المنظمات غير الحكومية والتي كانت قد أقيمت خلال الأشهر الـ ١٦ الأولى من وجود البعثة في البلاد. وتمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة بفضل المعلومات التي قدمها مراقبو البعثة الى راصدي اللجنة، سواء قبل الانتخابات أو أثناءها، من التصدي بصورة متواصلة لكثير من المشاكل وحلها.

٢٢ - وواصل مسؤولو البعثة تعاملهم مع الأحزاب السياسية وحضورهم للمهرجانات الانتخابية وغيرها من الاجتماعات العامة، والتحقيق في حوادث التهريب وما يتصل بها من شكاو والعمل بصورة وثيقة مع اللجنة الانتخابية المستقلة وهياكل السلم الوطنية والاقليمية والمحلية. واستمرت الاجتماعات الأسبوعية على مستوى رؤساء أو نواب رؤساء البعثات فيما بين بعثات المراقبين الحكوميين الدوليين وأمانة السلم الوطنية، على أن التركيز تزايد بالضرورة على التعامل مع هياكل اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد جرى هذا على الصعيد الرسمي، عبر اجتماعات أسبوعية بين اللجنة التنسيقية ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة ومع مسؤولي اللجنة على مستوى المديريات وأعضاء اللجنة وذلك في اجتماعات فرقة العمل التقنية، وعلى الصعيد غير الرسمي من خلال الاتصالات المستمرة التي أجراها ممثلي الخاص ونائبه وكبار موظفي الشعبة الانتخابية.

٢٣ - وكان تواتر العنف ومستواه، خصوصا في بلدات مقاطعة كوازولو/ناتال ومقاطعة بريتوريا - ويتواترزراند - فيرينغنغ، يعكسان استمرار حالة الغموض التي سادت المراحل الأخيرة من المفاوضات فيما بين الأحزاب السياسية. وقد سجلت لجنة حقوق الانسان في جنوب افريقيا ٤٥٠ جريمة قتل لأسباب سياسية خلال شهر نيسان/أبريل، منها ١١١ على الأقل في مقاطعة كوازولو/ناتال، وكان هذا يمثل أعلى معدل شهري للجرائم المسجلة خلال فترة تزيد عن ٤ سنوات. ومع أنه كان يسلم بأن التنافس بين المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إنكاثا للحرية هو السبب الأساسي لجرائم القتل فإن هذا التنافس لا يفسر جميع حوادث العنف. وكان الشك يساور الكثيرين في أن جانبا كبيرا من العنف في البلدات إنما كان يجري بتنسيق بتدبير جهة سموها "القوة الثالثة" المرتبطة بمتطرفين العاملين على إخراج عملية الانتخابات عن مسارها.

٢٤ - وفي تقريرين أصدرت الأول منهما لجنة التحقيق في العنف والترهيب الجماهيري (لجنة غولدستون) في ١٨ آذار/مارس، ونشر المجلس التنفيذي الانتقالي ثانيهما بتاريخ ٢٩ آذار/مارس، أدين عدد من كبار ضباط شرطة جنوب افريقيا وأعضاء في حزب إنكاثا للحرية بتهريب الأسلحة وبالعنف السياسي. وبدا أن التقريرين يؤكدان الشكوك المتعلقة بوجود "قوة ثالثة" وتورط هذه القوة بالتحريض على أعمال العنف السياسي.

٢٥ - وقد تمخضت سلسلة من المبادرات التي قامت بها الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي والوسطاء بهدف إدخال حزب إنكاثا للحرية في العملية، على النحو المذكور أعلاه، عن انفراج قبل الانتخابات بأسبوع واحد عندما أعلن حزب إنكاثا للحرية بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل أنه سيشارك في الانتخابات. وبهذا الاعلان حصل انخفاض فوري كبير في أعمال العنف. وانخفضت بصورة ملموسة حدة التوتر التي استمرت أشهرا طويلة في مختلف أنحاء البلاد ولا سيما في البلدات المتحاربة في مقاطعة كوازولو/ناتال ومقاطعة بريتوريا - ويتواترزراند - فيرينغنغ كما شهد مستوى العنف انخفاضا كبيرا.

٢٦ - على أنه خلال أيام عاد القلق فتزايد إزاء احتمال عودة العنف عندما انفجرت في جوهانسبرغ سيارة ملغومة على مقربة من مقر المؤتمر الوطني الافريقي بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل، وبدأت بهذه الحادثة حملة من التفجيرات عمت البلاد كلها، وقتل نتيجة لها ٢١ شخصا كما أصيب حوالي مائتي شخص بجراح.

٢٧ - كان التوتر مرتفعا وقد أدت الى تفاقم الحالة عدة اتصالات هاتفية مجهولة المصدر بمختلف محطات الإذاعة تهدد بالمزيد وبأن ما سيحصل في القريب العاجل سيظهر أن القنابل التي فجرت خلال الأيام القليلة الماضية كانت مجرد نزهة. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، وهو اليوم المقرر للتصويت الخاص، انفجرت قنبلة في مطار جوهانسبرغ وأصاب عدد من الناس، ولكنها لحسن الحظ لم تتسبب بمقتل أحد. على أن مباني المطار تعرضت لكثير من الأضرار.

٢٨ - وبصورة عامة، كان هناك قلق إزاء الوضع الأمني والترهيب. وترددت عدة أسئلة في أذهان الناس. هل سيتعرض الناس للترهيب بدرجة تجعلهم يرفضون الخروج من منازلهم والتصويت؟ ماذا سيكون رد الفعل لو أن بعض مراكز الاقتراع، نتيجة للمشاكل التي قد لا تتمكن اللجنة الانتخابية المستقلة من العثور على حل لها بحلول موعد الانتخابات، لم تفتح في الوقت المحدد، ولم يكن بالإمكان المضي بعملية التصويت لهذا السبب أو ذاك.

٢٩ - وقد أدرك رؤساء بعثات المراقبين الدوليين هذه الصعوبات ادراكا تاما فدعوا إلى مؤتمر صحفي وجهوا فيه نداء إلى الناس للأخذ بالهدوء وعدم الوقوع في مصيدة الاستفزازات. وفيما يلي نص البيان الذي أصدره بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل:

"خلال أقل من ٢٤ ساعة سيتمكن الجنوب افريقيون من جميع الأعراق أخيرا من ممارسة حقهم الأساسي في التصويت وهو الحق الذي انتظروا أعماله طويلا.

"ولقد تابعنا خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية العملية الانتقالية عن كثب. وإننا لنرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا والتي جعلت هذه العملية أكثر شمولاً ومكنت الناس من جميع الاتجاهات السياسية بالمشاركة في الانتخابات. وإننا نأمل أن يتمكنوا جميعا من المشاركة بصورة سلمية ودون أي عائق.

"إننا نشجب بأشد ما يمكن أحداث العنف التي جرت في أولوندي يوم السبت وفي جوهانسبرغ يوم الأحد والأحداث المستمرة التي تستهدف ادخال الرعب في قلوب الناخبين.

"ونود التشديد على الأهمية الكبرى المعلقة على السلوك المسالم أثناء التصويت سواء في مراكز الاقتراع أو في المجتمعات المحلية المحيطة بها. ويتعين على الزعماء السياسيين والناخبين أنفسهم الامتثال بدقة لمدونة قواعد السلوك الانتخابي. وعليهم الامتناع عن أي نشاط قد يؤدي إلى تعطيل التصويت. ويتعين على الأهالي وقوات الأمن أن يمدوا يد التعاون لبعضهم البعض تحقيقا لهدف الحفاظ على السلم والنظام العام.

"إننا مجمعون على الاعتقاد بأن اللجنة الانتخابية المستقلة قد حققت خلال فترة قصيرة جدا إنجازا استثنائيا في الأعمال التي اضطلعت بها إعدادا للانتخابات. ولقد قدمنا إلى اللجنة ملاحظاتنا عن العملية الانتخابية وذلك تعزيزا لقدرتها على اكتشاف الصعوبات وحلها. وقد تقبلت اللجنة تعليقاتنا التي دأبنا على تقديمها بروح البناء والتأييد.

"وعلى ضوء جميع ما واجهته اللجنة من القيود التي زادت من تعقيد أعمالها، ونظرا للمهام السوقية الهائلة التي اعترضتها، فإننا نناشد جميع أهالي جنوب افريقيا التمسك بالصبر والتعاون

إذا صادفوا أية مشاكل، من قبيل التأخر في افتتاح مراكز الاقتراع مما قد يجعل التصويت في بعض المناطق عملية طويلة شاقة.

"ولا بد أن يثق الناخبون بسرية أصواتهم. وإننا نرحب بالتعهد الذي قدمه زعماء الأحزاب السياسية في الأسبوع الماضي تأكيداً لسرية التصويت. وإننا نرحب من أعماقنا بالقرار المتخذ بالاجتماع بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل في المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف وفيه تعهدت جميع الأطراف بأن تقبل نتائج الانتخابات وتمثل لقرار اللجنة الانتخابية المستقلة فيما يتعلق بنزاهة الانتخابات وحريتها. وإننا نحث جميع الأطراف التي لم تصدق على هذا القرار بصراحة على القيام بذلك.

"وسيرسل شعب جنوب افريقيا وأحزابها السياسية، بالامثال لهذا المبدأ وبالعامل في سبيل السلم والديمقراطية والمصالحة الوطنية، إلى جميع الشعوب في مختلف أنحاء العالم رسالة جبارة تتمثل بالمصالحة الوطنية".

٣٠ - وقد تحركت قوى الأمن بسرعة وتمكنت بصورة تكاد تكون فورية عقب انفجار المطار من اعتقال عدد من متحمسي الجناح اليميني المتطرف بتهمة كونهم من أولئك الذين وضعوا القنابل. بعد ذلك لم تنفجر أية قنابل أخرى. وعلى الرغم من استمرار الخوف من العنف أثناء فترة التصويت، خرج الجنوب افريقيون بالملايين رافضين الخضوع للترهيب مصممين على إسماع أصواتهم ووقفوا في الصفوف ساعات طويلة بكل هدوء ونظام وكرامة وأدلو بأصواتهم.

رابعاً - العملية الانتخابية وتنظيمها

ألف - الإطار القانوني

٣١ - حدد الإطار القانوني للانتخاب في قانون اصدار دستور جمهورية جنوب افريقيا، ١٩٩٣؛ وفي قانون اللجنة الانتخابية المستقلة، ١٩٩٣؛ وقانون الانتخابات، ١٩٩٣؛ وقانون اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام، ١٩٩٣؛ وقانون السلطة الاداعية المستقلة ١٩٩٣. وقد أدخل الكثير من التعديلات في الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة على قانون دستور جمهورية جنوب افريقيا، ١٩٩٣، وعلى قانون الانتخابات، ١٩٩٣. وتيسر إجراء تغييرات في قانون الانتخابات، ١٩٩٣، بفضل تعديل اعتمده البرلمان منح رئيس الدولة سلطة تعديل قانون الانتخابات بمرسوم، وذلك بالتشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس التنفيذي الانتقالي.

٣٢ - وتعين بموجب قانون اللجنة الانتخابية المستقلة لعام ١٩٩٣ أن تتألف اللجنة الانتخابية المستقلة مما لا يقل عن سبعة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر عضواً يعينهم رئيس الدولة بناءً على مشورة المجلس التنفيذي الانتقالي. وتم وفقاً لهذا القانون تعيين ما لا يزيد على خمسة أشخاص من المجتمع الدولي

أعضاء في اللجنة. وأعطى قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣ اللجنة سلطة إصدار لوائح لها قوة القانون، في طائفة عريضة من المواضيع. والواقع أن اللجنة وضعت عدة مجموعات من اللوائح. وكانت أهداف اللجنة المحددة قانونا هي:

"(أ) القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بموجب أحكام الدستور وقانون الانتخابات، بإجراء انتخابات حرة نزيهة للجمعية الوطنية وجميع الهيئات التشريعية الأخرى وتنظيمها والإشراف عليها وإدارتها؛

"(ب) النهوض بالأحوال المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

"(ج) تقرير نتائج الانتخابات والتصديق على صحتها، والشهادة على مدى حريتها ونزاهتها؛

"(د) القيام بتثقيف الناخبين؛

"(هـ) وضع وإنفاذ اللوائح اللازمة لتحقيق هذه الأهداف".

٣٣ - ونص قانون اللجنة الانتخابية المستقلة لعام ١٩٩٣ على إنشاء مديرية لإدارة الانتخابات تابعة للجنة يرأسها كبير مدراء للشؤون الإدارية. ويشمل مركز كبير مدراء الشؤون الإدارية عددا من الاختصاصات المحددة بموجب قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣. وبصورة أعم كانت المديرية هي ذلك الجزء من الهيكل البيروقراطي للجنة المسؤول عن التحضير الفعلي لعملية الاقتراع وإجرائها.

٣٤ - واتخذت ترتيبات أيضا لإنشاء مديرية لرصد الانتخابات تابعة للجنة يرأسها كبير مدراء للرصد. وتعين على كبير مدراء الرصد بموجب القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ أن يضطلع بالمهام التالية، ضمن أشياء أخرى:

(أ) تعيين راصدين لمراقبة العملية الانتخابية، بما في ذلك الاجتماعات السياسية والتماس الأصوات والدعاية وغيرها من الحملات، والابلاغ عنها، وتعين على هؤلاء الراصدين العمل مباشرة مع مديرية الرصد؛

(ب) تسجيل المراقبين (عدا المراقبين الرسميين الذين توفدهم الحكومات الأجنبية والمنظمات الحكومية الدولية)، ونشر مبادئ توجيهية، ومدونة قواعد سلوك عند الاقتضاء، تكون ملزمة لجميع هؤلاء المراقبين؛

(ج) تيسير دور المراقبين الرسميين الموفدين من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وتزويدهم بما يلزم من المعلومات والمساعدة تمكينا لهم من أداء مهماتهم.

٣٥ - وأعطى كبير مدراء الرصد أيضا سلطات واسعة للتحقيق في المخالفات الانتخابية، وإصدار أذون التفتيش وتنفيذها، والتوسط بين الأطراف المتنازعة. وأقامت الفصول السادس والسابع والثامن من قانون اللجنة الانتخابية المستقلة لعام ١٩٩٣ هيكلًا قضائيا هرميا خاصا لغرض الانتخاب مكونا من محاكم انتخابية ومحاكم للطعون الانتخابية ومحكمة انتخابية خاصة. وأنشئت فضلا عن ذلك أمانة لشؤون الفصل في المنازعات الانتخابية تمثل دورها فيما يلي:

(أ) تنسيق وظائف المحاكم الانتخابية ومحاكم الطعون الانتخابية والمحكمة الانتخابية الخاصة؛

(ب) الاضطلاع بالأعمال الادارية المتصلة بأداء مهمات تلك المحاكم.

٣٦ - ولأغراض الانتخابات قسم الدستور جنوب افريقيا إلى تسع مقاطعات يعين لكل منها مسؤول انتخابي للمقاطعة ويكون له نائب أو نائبان. وكان على مسؤول المقاطعة هذا، وفقا لقانون الانتخابات لعام ١٩٩٣، وتحت اشراف كبير المدراء الاداريين، أن "يضطلع في المقاطعة التي عين فيها بمسؤولية إدارة الانتخابات للجمعية الوطنية والسلطة التشريعية للمقاطعة وتنظيمها والاشراف عليها وإجرائها".

٣٧ - وقسمت كل مقاطعة، هي أيضا، إلى دوائر انتخابية تتفق والدوائر القضائية القائمة البالغ عددها ٣٧٤ دائرة في البلد بأكمله. وعين لكل دائرة انتخابية مسؤول عن الانتخاب فيها وله نائب أو نائبان. وتعين على مسؤول الدائرة، أن يمارس تحت إشراف موظف مسؤول المقاطعة، سلطات مفوضة فيما يتعلق بإدارة الانتخابات في الدائرة الانتخابية وتنظيمها والاشراف عليها وإجرائها. وتعين إنشاء مراكز تصويت في الدوائر الانتخابية الـ ٣٧٤، بعضها ثابت والآخر متنقل، يعهد بكل منها إلى رئيس للمركز يضطلع بمسؤولية الإدارة الشاملة لذلك المركز.

٣٨ - وتعين أن يكون في كل مركز تصويت ملاك من موظفين مسؤولين عن عملية التصويت يعملون رهن توجيهات رئيس المركز وقدرت اللجنة الانتخابية المستقلة في بادئ الأمر أن يكون في كل مركز تصويت ١٨ موظفا مسؤولا عن عملية التصويت، ثم غير هذا الرقم في ضوء قرار إصدار بطاقات اقتراع مستقلة لكل من انتخابات الجمعية الوطنية وانتخابات المجالس التشريعية للمقاطعات.

٣٩ - وتعين أن يجرى عد بطاقات الاقتراع العادية للدوائر الانتخابية في مراكز العد، لا في مراكز التصويت. وتوقعت اللجنة الانتخابية المستقلة أن يتولى كل مركز عد الأصوات العادية ما متوسطه نحو تسعة من مراكز التصويت. وتعين أن يتولى إدارة كل مركز عد موظف عد يساعده بعض العدادين.

باء - مجمل الإجراءات الانتخابية المقررة

٤٠ - تعين أن يجري التصويت بالاقتراع السري. وحملت بطاقة الاقتراع اسم كل حزب سياسي مسجل ومشترك في الانتخابات، وعلامته المميزة أو رمزه (بالألوان)، ومختصر اسمه، وصورة زعيمه (زعمائيه) أو صورة مرشح آخر وفقا لما يقرره الحزب. ولكل ناخب الحق في التصويت لواحد فقط من الأحزاب السياسية المسجلة - وليس لمرشحين أفراد. وتعين إيراد أسماء الأحزاب في بطاقة الاقتراع حسب الترتيب الهجائي، على أن يتقرر الحرف الهجائي الأول بالقرعة.

٤١ - ولم يجر قبل الانتخاب أي تسجيل محدد للناخبين. ولم يكن على الناخبين بالتالي أن يبرزوا أي بطاقة تسجيل خاصة للناخبين بل كان عليهم أن يبرزوا وثيقة إثبات أهلية الناخب، وتحددت هذه الوثيقة وفقا للمادة ١ (٦٧) من قانون الانتخابات لعام ١٩٩٣ على أنها تعني ما يلي:

"(أ) بطاقة هوية أو شهادة هوية مؤقتة صادرة بموجب أحكام قانون الهوية لعام ١٩٨٦ (القانون رقم ٧٢ لعام ١٩٨٦) أو أي قانون واجب التطبيق من قوانين الجمهورية، تبعا للحالة؛

"(ب) أو بطاقة ناخب مؤقتة؛

"(ج) أو دفتر هوية مرجعي صادر بموجب قانون السود الملغي (الخاص بإلغاء قانون بطاقات المرور وتنسيق الوثائق) الصادر في عام ١٩٥٢ (القانون رقم ٦٧ لعام ١٩٥٢)؛

"(د) أو مستند هوية مشار إليه في المادة ١٣ من قانون تسجيل السكان لعام ١٩٥٠ (القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠)؛

"(هـ) وفي حالة التصويت في أي مركز تصويت في الخارج، جواز سفر جنوب افريقي ساري الصلاحية".

٤٢ - ونصت المادة ١٧ من قانون الانتخابات على إصدار "بطاقات ناخبين مؤقتة". وأعطيت اللجنة الانتخابية المستقلة والمدير العام لوزارة الشؤون الداخلية - تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة - سلطة إصدار هذه البطاقات للأشخاص الذين يحق لهم التصويت.

٤٣ - وتحددت مدة التصويت بيوم واحد 'للأصوات الخاصة' هو يوم الثلاثاء، ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، يليه يومان للتصويت العام - الأربعاء ٢٧ نيسان/أبريل والخميس ٢٨ نيسان/أبريل. وتقرر أن يكون يوم الأربعاء ٢٧ نيسان/أبريل عطلة عامة. وتقرر أن تكون ساعات التصويت من الساعة صباحا حتى الساعة مساء. وتقرر أن يدلى بالأصوات في مراكز التصويت الثابتة (التي يتعين أن تبقى مفتوحة للتصويت في مكان واحد

في يومي التصويت العام)، وفي مراكز التصويت المتنقلة (التي كان عليها أن تنتقل من مكان إلى آخر أثناء فترة التصويت). وكان على مسؤول الدائرة التي تقرر أن يعمل فيها مركز تصويت متنقل، الإبلاغ عن المواقع والمواعيد التي ستعمل فيها هذه المراكز أثناء يوم التصويت. وأباح قانون الانتخابات أيضا دخول رئيس مركز تصويت متنقل وأي موظف انتخابي آخر وأي عدد محدد من وكلاء التصويت الحزبيين إلى أي أرض يوجد فيها، أو مبنى يوجد فيه مركز تصويت متنقل لأغراض الإدلاء بصوته.

٤٤ - وكان من حق الناخب أن يدلي بصوته في مركز التصويت الذي يختاره. فيحسب صوته، والحالة هذه، لحساب المقاطعة التي يوجد فيها مركز التصويت هذا. ولم يتعين على الناخبين بأي شكل من الأشكال أن يدلوا بأصواتهم في المقاطعة أو الدائرة التي يقيمون فيها عادة. وحددت طريقتان مختلفتان لتسجيل الصوت. وقد توخي أن يدلي معظم الناخبين بأصواتهم مستخدمين "بطاقة اقتراع عادية". وعلى هذا فقد تعين تزويدهم ببطاقة اقتراع فقط ليضعوا عليها العلامة وليودعوها مباشرة في صندوق الاقتراع. ولكن، كان من حق الناخب أن يسجل "صوتا خاصا" في الحالات التالية: (أ) إذا تعذر عليه، بسبب المرض أو الضعف أو العجز البدنيين، أو الحمل (في حالة النخبة)، الحضور إلى مركز التصويت في أي وقت أثناء ساعات التصويت في اليومين المحددين للتصويت العام؛ (ب) إذا كان سجيناً مداناً أو شخصا محتجزاً في انتظار المحاكمة ولم يستبعد قانوناً من التصويت.

٤٥ - على أن التمييز بين التصويت العادي والتصويت الخاص لم يكن واضحاً في التطبيق العملي. وكان قانون الانتخابات قد قضى في بادئ الأمر ألا توضع مباشرة في صندوق الاقتراع بطاقة الاقتراع التي تحمل علامة وضعها شخص يسجل صوتاً خاصاً، بل أن توضع عوضاً عن ذلك في مظروف خاص ببطاقة الاقتراع يوضع عقب ذلك بدوره في مظروف آخر خارجي، ثم يسلم المظروف الخارجي إلى رئيس مركز التصويت فيضعه الرئيس في صندوق اقتراع مختوم. واشترط القانون أيضاً على الشخص الراغب في تسجيل صوت خاص أن يقنع الرئيس، بالإعلان المشفوع بالقسم، أو بالإثبات بشكل منصوص عليه، بأن من حقه أن يسجل صوتاً خاصاً وبأنه لن يستطيع الذهاب إلى مركز التصويت في أي وقت أثناء ساعات التصويت في أي من اليومين المحددين للتصويت العام. وعُدل قانون الانتخابات قبل الانتخابات ليحذف منه شرط وضع الأصوات الخاصة في مظروف وشرط القسم أو إبراز الإثباتات دعماً لطلبات الإدلاء بأصوات خاصة.

٤٦ - وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة ملزمة أيضاً بموجب قانون الانتخابات بأن تنشئ خارج الجمهورية من مراكز التصويت العدد الذي تراه مناسباً وفي المواقع التي تراها مناسبة، بما فيها البعثات الدبلوماسية لجنوب إفريقيا، وذلك لتيسر للناخبين الموجودين خارج الجمهورية أثناء فترة التصويت أن يدلوا بأصواتهم. وكان على الناخب في مركز تصويت في بلد أجنبي أن يحدد عند الإدلاء بصوته المقاطعة التي يريد أن يحسب صوته فيها في الانتخابات. وكان لكل حزب سياسي مسجل الحق في تعيين وكلاء تصويت عنه لمراقبة سير الانتخاب في مراكز التصويت وأثناء عملية عد الأصوات.

٤٧ - وكان من حق الناخب المؤهل أن يدلي بصوته إذا لم يسبق له التصويت في هذه الانتخابات، على أن تحسم مسألة أهليته للتصويت بإبرازه وثيقة تثبت هذه الأهلية. وإذا بدا كل شيء على ما يرام اعتبر هذا الشخص ذا حق في التصويت وسمح له بعد إثبات عدم تصويته من قبل أن يدلي بصوت عادي. واعتمدت طريقة أبسط بكثير لمعرفة ما إذا كان الشخص قد صوت من قبل أو لم يصوت؛ وتعين وفقا لهذه الطريقة أن توضع على أصابع الشخص، عند تزويده فعليا ببطاقة اقتراع، علامة بصبغة تتعذر إزالتها ولا ترى إلا تحت الضوء فوق البنفسجي. وعندما يتقدم الشخص بطلب التصويت تفحص أصابعه لاستبانة ما إذا كانت تحمل علامة الصبغة. ولا يسمح للشخص أن يدلي بصوته إذا وجدت مثل هذه العلامة على أصابعه.

٤٨ - وكان من حق الوكيل الحزبي للانتخاب أو التصويت المعين حسب الأصول أن يعترض رسميا على حق شخص ما في التصويت. وقد نص القانون الانتخابي لعام ١٩٩٣ على عدم جواز الاعتراض إلا بحجة (أ) أن الناخب ليس الشخص المبينة أوصافه في الوثيقة التي قدمها لإثبات أهليته للتصويت؛ (ب) أو أن الناخب صوت من قبل في هذه الانتخابات؛ (ج) أو أنه ليس من حق هذا الناخب أن يصوت.

٤٩ - ومتى ثبت حق الشخص في التصويت تعين تزويده ببطاقة اقتراع، وتعين عليه أن: (أ) يذهب لوحده إلى مقسم تصويت مسدلة عليه ستارة في مركز التصويت؛ (ب) ويضع على بطاقة الاقتراع مقابل الحزب الذي يود أن يعطيه صوته علامة صليب أو علامة أخرى واضحة؛ (ج) ويعرض بطاقة الاقتراع على موظف التصويت عند صندوق الاقتراع بحيث يمكن لذلك الموظف أن يميز بوضوح العلامة الرسمية المدموغة على ظهر بطاقة الاقتراع؛ (د) ويضع بطاقة الاقتراع في صندوق الاقتراع.

٥٠ - وجاز أن يتلقى الناخب الكفيف، أو المصاب بغير ذلك من أشكال العجز، المساعدة في وضع علامة تصويته من (أ) شخص يختاره شريطة ألا يقل سنه عن ١٨ سنة أو (ب) رئيس المركز، بحضور اثنين على الأقل من الراصدين أو المراقبين الجنوب افريقيين أو الدوليين أو، إن لم يوجد، أي مسؤولين اثنين آخرين من اللجنة الانتخابية المستقلة. ولم يحق للمصوت الأمي تلقي المساعدة إلا من رئيس المركز وذلك بحضور اثنين على الأقل من المراقبين الجنوب افريقيين أو الدوليين أو، إن لم يوجد، أي مسؤولين اثنين آخرين من اللجنة الانتخابية المستقلة.

٥١ - وتعين تنفيذ عملية إحصاء الأصوات العادية المدلى بها في المراكز الثابتة والمتنقلة في مراكز عد محددة مسبقا. وتعين القيام بعد إقفال باب الاقتراع في اليوم الأخير المحدد له بختم صناديق الاقتراع المحتوية على الأصوات العادية وإرسالها محروسة إلى مسؤول الدائرة الانتخابية أو إلى الموظف المعين نائبا له. وتعين عد الأصوات عقب ذلك وفقا لما يلي:

(أ) تفتحص الأختام المثبتة على صناديق الاقتراع للتأكد من أنه لم يعبث بها. ثم تفتح صناديق الاقتراع وتحصى بطاقات الاقتراع الموجودة فيها. ثم ينظر في أية أوجه اختلاف بين هذا العد لبطاقات الاقتراع والسجلات التي يحفظها رئيس المركز، ويعد سجل بها، ويبلغ كبير مدراء الشؤون الإدارية عنها؛

(ب) تفتحص بطاقات الاقتراع عقب ذلك للتأكد من صحة العلامات. وتستبعد أية بطاقات اقتراع لا تحمل علامة صحيحة، ثم يفرز باقي الأوراق وفقا للحزب الذي صوت له الناخب، وتعد بعد ذلك الأصوات المسجلة لكل حزب؛

(ج) عند الانتهاء من عد جميع الأصوات العادية والخاصة، تحدد اللجنة الانتخابية المستقلة مجموع الأصوات التي تلقاها كل حزب، إجمالاً وفي كل مقاطعة، ويحدد عدد المقاعد التي كسبها كل حزب في الجمعية الوطنية وفي المجالس التشريعية للمقاطعات المختلفة.

جيم - مشاكل واجهتها اللجنة الانتخابية المستقلة

٥٢ - واجهت اللجنة الانتخابية المستقلة، في تنفيذها للإجراءات الموصوفة أعلاه، عدداً من القيود الشديدة. فأولاً، وعلى خلاف الحالة السائدة في كثير من البلدان الأخرى، لم يتوفر للجنة الانتخابية المستقلة الفرصة لإسداء النصح إلى الحكومة بشأن إمكانية اختيار تواريخ الانتخاب، نظراً لأن التواريخ هذه حددت قبل إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة بوقت طويل. وكان الإطار الزمني الذي ينتظر فيه أن تقوم اللجنة ليس فقط بإجراء الانتخابات وإنما أيضاً بإنشاء هيكل إداري انتخابي كبير ومعقد، مقيد ومحفوف بالمشاكل بصورة غير عادية.

٥٣ - وبالإضافة إلى ذلك، أدى عدد من التغييرات الهامة التي أدخلت على إجراءات التصويت، والتي اتفق عليها على المستوى السياسي بعد أن بدأت اللجنة الانتخابية المستقلة عملها، إلى خلق مشكلات عملية ضخمة. وكانت أهم هذه التغييرات ما يلي: (أ) القرار باستعمال بطاقتي اقتراع مختلفتين، واحدة لانتخاب الجمعية الوطنية وأخرى لانتخاب الهيئات التشريعية للمقاطعات؛ (ب) القرار الذي اتخذ، قبل الانتخابات بأسبوع واحد فقط، بإدراج حزب إنكاثا للحرية في بطاقات الاقتراع. وواجهت اللجنة الانتخابية المستقلة أيضاً مصاعب ضخمة في القيام بعمليتها في الأوطان السابقة. فقد منعت اللجنة في بوبوتسوانا من الاضطلاع بالأعمال التحضيرية في الميدان إلى أن سقط نظام منغوبي والاستعاضة عنه بآثنين من المديرين. وفي ترانسكي، نشأت مشاكل رئيسية لأن وثائق الهوية الترانسكية كانت معطلة عن الصدور لعدة سنوات. وأخيراً، وضعت في كوازولو عقبات شديدة في طريق اللجنة الانتخابية المستقلة واستمرت هذه العقبات إلى أن قرر حزب إنكاثا للحرية، قبل بدء الاقتراع بأسبوع واحد فقط، الاشتراك في العملية الانتخابية.

دال - الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في
جنوب افريقيا

٥٤ - نصت الفقرات ٥٦ إلى ٥٩ من تقرير المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، (A/48/845-S/1994/16) و (Add.1)، على الولاية الانتخابية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، ووافق عليها مجلس الأمن في قراره ٨٩٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير. وبالتحديد، اقترحت الفقرة ٥٧ أن المطلوب من البعثة في إطار ولايتها الموسعة أن تقوم، ضمن جملة أمور، بما يلي:

"(أ) مراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها في جميع جوانب العملية الانتخابية ومراحلها، بالتحقق من تطابقها مع ما يقتضيه قانون اللجنة الانتخابية المستقلة وقانون الانتخابات من إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛

"(ب) مراقبة مدى حرية التنظيم وحرية الانتقال وحرية التجمع وحرية التعبير في أثناء الحملة الانتخابية والتيقن من مدى كفاية التدابير المتخذة لكفالة تمتع الأحزاب والتحالفات السياسية بتلك الحريات دون عرقلة أو ترهيب؛

"(ج) رصد امتثال قوات الأمن لمقتضيات القوانين ذات الصلة وقرارات المجلس التنفيذي الانتقالي؛

"(د) التحقق من تنفيذ أحكام قانوني اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام والسلطة الإذاعية المستقلة تنفيذا مرضيا؛

"(هـ) التحقق من أن ما تبذله السلطات الانتخابية والأطراف المعنية الأخرى من جهود لتثقيف الناخبين كاف وسيسفر عن إعلام الناخبين على نحو ملائم بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائية على السواء؛

"(و) التحقق من عدم حرمان الناخبين المؤهلين من وثائق الهوية أو بطاقات الانتخاب المؤقتة التي ستمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت؛

"(ز) التحقق من أن التصويت يجري أيام الانتخابات في جو خال من التهريب وفي ظروف تضمن الوصول بحرية إلى مراكز الاقتراع وسرية التصويت، والتحقق من اتخاذ التدابير الملائمة لضمان نقل صناديق الاقتراع وحراستها على النحو الملائم، وأمن عملية عد الأصوات والإعلان عن النتائج في حينها؛

"(ح) تنسيق أنشطة المراقبين المنتمين للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية لضمان وزعهم على نحو فعال منسق؛ وإقامة تعاون فعال مع المنظمات غير الحكومية المنتمية لجنوب افريقيا والمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي ستقوم هي الأخرى برصد العملية الانتخابية."

هاء - منهجية المراقبة والتحقق التي اعتمدتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا

٥٥ - بعد توسيع ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا بوقت قصير، وضعت البعثة خطط منهجية المراقبة والتحقق. وفيما يتصل بمراقبة إجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة على النحو الذي دعت إليه الفقرة الفرعية ٥٧ (أ) من تقريري، تم التمييز بين الأعمال التحضيرية للانتخابات والتي ستقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد المركزي، والتي سيجري رصدها من مقر البعثة، بالاتصالات المكثفة باللجنة الانتخابية المستقلة بشأن المسائل ذات الأهمية، والأعمال التحضيرية التي ستقوم بها اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد الميداني والتي سيرصدها الموظفون الميدانيون، وفقا لمبادئ توجيهية توضع مركزيا. ويركز رصد الأعمال التحضيرية الميدانية بصفة محددة على ما يلي: (أ) قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بإنشاء الهياكل الميدانية الأساسية؛ (ب) اختيار المنشآت اللازمة لمراكز التصويت؛ (ج) توفير الموظفين والمعدات لمراكز التصويت.

٥٦ - واضطلع موظفو البعثة الميدانيون بمراقبة مدى حرية التنظيم، والانتقال، والتجمع والتعبير (الفقرة الفرعية ٥٧ (ب)). وفقا لمبادئ توجيهية دقيقة تعتمد اعتمادا كبيرا على ما تجمع لدى البعثة قبل توسيع ولايتها من خبرة واسعة في أعمال المراقبة.

٥٧ - واضطلع مركزيا وبموظفين ميدانيين من البعثة بالتحقق من كفاية وفعالية عملية تثقيف الناخبين (الفقرة الفرعية ٥٧ (ه)). وصدرت المبادئ التوجيهية والوثائق المتصلة بمراقبة أنشطة تثقيف الناخبين في ٤ آذار/مارس ١٩٩٤. واضطلع موظفون ميدانيون بالتحقق من عدم حرمان الناخبين من وثائق هوية تؤهلهم للتصويت (الفقرة الفرعية ٥٧ (و)). وفقا للمبادئ التوجيهية الموضوعية مركزيا والصادرة في ٢ آذار/مارس ١٩٩٤. واضطلع بالتحقق المطلوب في الفقرة ٥٧ (ز) من التقرير كعملية منسقة تشمل جميع بعثات المراقبين الدوليين الأربع. ولأغراض هذه العملية، اشتركت جميع البعثات الأربع في وضع دليل ونماذج الإبلاغ الملحق به.

٥٨ - وفي جميع مراحل العملية، واجعت البعثة مصاعب كبيرة تمثلت في أن كثيرا من أعمالها توقفت مباشرة على أداء اللجنة الانتخابية المستقلة. فمثلا، استمر إجراء التغييرات في الإطار القانوني للانتخابات قبل بدء الاقتراع بأيام قليلة فقط، ومن ذلك أنه لم يضطلع بالتعديلات الأساسية لقانون الانتخابات لعام ١٩٩٣، الذي ينص على إدراج حزب إنكاثا للحرية في بطاقات الاقتراع عن طريق إضافة ملصقات إلى

جميع البطاقات، إلا قبل بدء الاقتراع بخمسة أيام فقط. وكانت هناك أيضا تغييرات إجرائية كثيرة، فقد أصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة ١٩ "نشرة استكمالية" لموظفيها فيما بين ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وأخيرا، تسبب تأخير اللجنة الانتخابية المستقلة في تحديد مراكز التصويت بشكل محدد في إيجاد مشاكل رئيسية للبعثة في تخطيط خطوط السير المنسقة للمراقبين.

واو - أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة وأجهزتها

٥٩ - تمكنت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، من أن تراقب عن كثب الأعمال التحضيرية للانتخابات. وفي الميدان، استمرت البعثة على اتصالها الوثيق مع الممثلين المحليين للجنة الانتخابية المستقلة وحلت مشاكل كثيرة مباشرة على هذا الصعيد. وقد أحيلت مشاكل أخرى إلى مقر اللجنة الانتخابية المستقلة في جوهانسبرغ. وبينما تمكنت اللجنة الانتخابية المستقلة من إنجاز قدر كبير من الأعمال في وقت قصير، فقد قامت البعثة بتحديد أوجه النقص في أداء اللجنة الانتخابية المستقلة ومجالات المشاكل المتوقعة، وذلك بعد توسيع ولاية البعثة بوقت قصير. وقد نوقشت المسائل المحددة التالية مبكرا في آذار/مارس ١٩٩٤، في اللجنة التنسيقية المؤلفة من رؤساء بعثات المراقبين الدوليين الأربع، وغطيت في مناقشات جرت بين البعثة ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة. وحتى بداية شهر آذار/مارس ١٩٩٤:

(أ) لم يجر تعيين سوى جزء ضئيل من موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة الميدانيين اللازمين لإجراء الانتخابات. وقد مثل هذا خروجاً على المواعيد النهائية التي حددتها اللجنة الانتخابية المستقلة قبل ذلك لبعثات المراقبين الدوليين الأربع. ولم يعين مسؤولو الدوائر الانتخابية أو رؤساء مراكز الاقتراع، وعندما عين مسؤولو المقاطعات كانوا يعملون من مكاتب لم تكن جاهزة للعمل؛

(ب) كانت التأخيرات الرئيسية في التحديد الدقيق لمراكز الاقتراع بادية للعيان. وكان من الواضح أن هذه المشكلة، المتصلة بالوزع المتأخر للموظفين الميدانيين تحمل إمكانية تعطيل الكثير من الأمور الأخرى المتصلة بالتخطيط للانتخابات إلى حد كبير، وهي الأمور التي تتوقف على المعرفة الدقيقة لمواقع مراكز التصويت؛

(ج) زادت الاحتياجات من صناديق الانتخابات التي يتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة إعدادها ثلاثة أضعاف في الأسابيع الثلاث السابقة، بسبب ما يلي: '١' الحاجة إلى إيجاد صندوق منفصل للاقتراع توضع فيه بطاقات الاقتراع لانتخابات المقاطعات؛ '٢' الحاجة، المنصوص عليها في القاعدة ٣٤ (٣) من اللائحة الانتخابية، والحاجة إلى إيجاد صندوق اقتراع آخر، تودع فيه بطاقات الاقتراع المشكوك فيها. وفي أوائل آذار/مارس قدرت اللجنة الانتخابية المستقلة احتياجاتها من صناديق الاقتراع بعدد ١٢٦ ٠٠٠ صندوق، لم يكن متاحاً منها سوى ٣٣ ٠٠٣ من الصناديق؛

(د) من الممكن توقع أن تكون الخدمة التي ستقدم للناخبين من المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة التي صوت فيها الناس قبل ذلك أفضل بشكل واضح من الخدمة التي ستقدم في البلدات ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي يكون فيها الناخبون حديثي العهد بالانتخابات.

(هـ) لا يوجد لدى اللجنة الانتخابية المستقلة خطة معقولة جاهزة لتجميع المعدات والمواد الانتخابية الحساسة وتخليصها وتخزينها وتوزيعها. ونظرا لأن إعداد هذه الخطة يتطلب بالضرورة مدخلات منفصلة من الميدان، فقد اعتبر أن نواحي واستنفاراً واسعاً التوجيه المحدد للموارد الشحيحة عادة (من مركبات وسائقين وطائرات، إلى أخرى) والأوقات المتاحة مسبقاً للإمداد، فقد اعتبر في ذلك الوقت أن عدم وجود هيكل ميداني مستقر لدى اللجنة الانتخابية المستقلة للاضطلاع بهذه المهام، يشكل نقصاً خطيراً؛

(و) لاحظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا أن العدد الهائل من صناديق الاقتراع وبطاقات الاقتراع وسواها من مواد التصويت المطلوبة يعني أن عملية نقلها وتخزينها بصورة مأمونة قبل الاقتراع وأثناءه وبعده ستكون عملية سوقية ضخمة. وفي أوائل آذار/مارس ١٩٩٤، لم تكن قد وضعت خطة معقولة لتنفيذ هذه العملية. وقد جاء هذا من ناحية، نتيجة للتأخر في وضع خطة أمنية شاملة؛ ولكنه ينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن عدم وجود موظفين ميدانيين لاستيفاء التفاصيل المطلوبة لهذه الخطة كان من العوامل الأساسية أيضاً؛

(ز) ولم تكن واضحة ماهية الآلية التي اقترحتها اللجنة الانتخابية المستقلة لتجميع نتائج الانتخابات والإعلان عنها. فهذه الآلية لم تكن من النوع الذي كان مطلوباً في الانتخابات السابقة في جنوب إفريقيا القائمة على الدوائر الانتخابية المحلية ولم تتطلب مطابقة موقوتة للأصوات المدلى بها على الصعيد الوطني. ويعتبر هذا المجال من المجالات المحفوفة بالتعقيد؛ وعلاوة على ذلك فقد كان من الواضح أن العملية ستجرى في وقت ستكون فيه اللجنة الانتخابية المستقلة تحت ضغط شديد؛

(ح) كان يجري إعداد نظم حوسبة معقدة في إطار دورة حياتية حساسة للغاية لوضع هذه النظم، مع إعطاء ما ندر من المواصفات، للمبرمجين المحليين، إلى جانب عدم توفر الوقت الكافي لاختيارها. ولهذا كان احتمال فشلها مرتفع نسبياً، إذا ما طبقت في ظل مراقبة الجمهور لها.

٦٠ - واستمرت القضايا المنهجية الرئيسية المذكورة أعلاه تمثل شاغلاً مهيماً لدى البعثة خلال عملية التحضير للانتخابات. ورحبت اللجنة الانتخابية المستقلة بالمدخلات البناءة التي قدمتها البعثة في هذه القضايا. وحتى موعد الانتخابات كان الممثل الخاص يعرب في اجتماعاته مع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، عما يساور البعثة من قلق. كما أعرب عن ذلك القلق موظفو البعثة العاملين على المستوى التقني وذلك في الاتصالات اليومية مع موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة، وكذلك موظفو البعثة الميدانيون في الاجتماعات المعقودة مع نظرائهم في اللجنة الانتخابية المستقلة. وقد أثير أيضاً بشكل غير رسمي مع اللجنة الانتخابية المستقلة كثير من المسائل التقنية المحددة الأخرى.

٦١ - ولم يتيسر للجنة الانتخابية المستقلة أن تحل جميع المشاكل التي حددتها البعثة لأسباب عديدة. فقد عين موظفو اللجنة الميدانيون في مرحلة متأخرة جدا من العملية. وعندما جاءت الانتخابات لم يكن الكثير منهم قد عمل بعد على أساس سليم. وقد ظلت مواقع مراكز التصويت، حتى عدة أيام فقط قبل الانتخابات، محفوفة بالمشاكل في عدد من المناطق، ولا سيما في مقاطعتي كوازولو/ناتال والكاب الشرقي، في أجزاء من مقاطعة بريتوريا - ويتواترز راند - فيرينغ. وقد أسهم هذا إلى حد كبير في إيجاد مشاكل عملية كثيرة نشأت أثناء عملية الاقتراع. وقد ظلت خطط اللجنة الانتخابية المستقلة المتعلقة بالتوزيع الموقوت والأمن لمواد الانتخاب غير مناسبة بشكل واضح في كثير من مناطق البلد، مما ترتبت عليه عواقب كبرى: فقد ضاعفت المسؤولية والرقابة فيما يتعلق بنقل المواد الحساسة مثل بطاقات الاقتراع في كثير من المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم التخطيط السيء، في انتقال صناديق الاقتراع إلى مراكز عد الأصوات إسهاما ضخما في حدوث تأخير في إجراء العد. وأخيرا، عانت اللجنة الانتخابية المستقلة من صعوبات من نظم الحوسبة الحساسة، وأرغمت على الاستعاضة عن العد المحوسب للأصوات بنظم يدوية يمكن الاعتماد عليها.

٦٢ - وأدت هذه المشاكل المنهجية عمليا إلى معاناة نسبة كبيرة من الناخبين لبعض الصعوبات في التصويت. وعلى ضوء هذه الحقيقة عقد الممثل الخاص، ورؤساء بعثات المراقبين الدوليين الأخرى مؤتمرا صحفيا في ٢٥ نيسان/أبريل حثوا فيه أهالي جنوب افريقيا على التحلي بالسلم والصبر إذا ما واجهوا مشاكل من قبيل التأخير في افتتاح مراكز التصويت (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه).

خامسا - مراقبة الانتخابات

الف - تثقيف الناخبين

٦٣ - كان تثقيف الناخبين عنصرا أساسيا من عناصر تنظيم أول انتخابات تجري بالاقتراع العام في جنوب افريقيا. واستوجبت الانتخابات الاضطلاع بمهة تثقيف واسعة. فقد كانت الغالبية العظمى من الناخبين البالغ عددهم قرابة ٢٠ مليون شخص ينتخبون للمرة الأولى. وكانت الاجراءات الانتخابية أيضا مختلفة عن الإجراءات المتبعة في الانتخابات السابقة، وكان الشعب ينتخب حكومة من طراز جديد. واستهدفت برامج تثقيف الناخبين بلوغ جميع الناخبين المحتملين ولكنها ركزت بوجه خاص على المحرومين من ممارسة حق التصويت سابقا. واقتضى الأمر وضع برامج لبلوغ جمهور من الناس ينطقون بلغات شتى، نصفهم أو يزيد أميون أو شبه أميين. وهم يقيمون في معظمهم في أماكن محيطة بالمناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، وكثير منهم لا تصله الصحف ولا التليفزيون، ولا حتى الإذاعة في بعض الحالات. لذلك تطلب الأمر اتخاذ تدابير خاصة لبلوغ مناطق لا تبلغها وسائل الاتصال الشائعة.

٦٤ - وطلب إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا التحقق من كفاية الجهود التي تبذلها السلطات الانتخابية وغيرها من الأطراف المعنية لتثقيف الناخبين ومن أنها ستفضي إلى إعلام الناخبين

بشكل واف بمعنى التصويت وجوانبه الإجرائية. وكلف قسم تثقيف الناخبين، الذي أنشئ كجزء من الشعبة الانتخابية، بإجراء هذا التقييم. واستعرض مراقبو بعثة الأمم المتحدة في جنوب افريقيا برامج المنظمات المنفذة الرئيسية وظلوا على اتصال بالموظفين المسؤولين عن تثقيف الناخبين والتابعين للجنة الانتخابية المستقلة، على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات، واستعرضوا عملهم. وقاموا أيضا بتقييم حالة تثقيف الناخبين في كل مقاطعة ورصدوا مبادرات وسائط الإعلام في جميع أنحاء البلد.

٦٥ - وكان حماس الناخبين للتصويت مرتفعاً بصفة عامة، ولكن الناخبين الجدد كانوا بحاجة إلى معلومات مفصلة عن عملية التصويت لزرع الثقة في أنفسهم والإقلال إلى أدنى حد ممكن من الأصوات غير الصالحة. واكتسب إقناع الناس بسرية الاقتراع بأهمية خاصة. وكان العديد من الناخبين المحتملين يفتقرون إلى وثائق الأهلية المطلوبة، ويحتاجون إلى إرشادات بشأن كيفية الحصول عليها. على أنه كان من الضروري أيضاً أن تتجاوز حملة تثقيف الناخبين الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وتتصدى لمسألة طبيعة الديمقراطية والعملية الديمقراطية ودور الانتخابات.

١ - تنفيذ حملات تثقيف الناخبين

٦٦ - من الجماعات التي اضطلعت بتثقيف الناخبين الجماعات الكنسية، والنقابات، والمنظمات المدنية، والهيئات المهنية، وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، وكذلك الشركات التجارية والمنظمات السياسية. وقام المجتمع الدولي بتمويل جانب لا يستهان به من عملية تثقيف الناخبين. وتسليماً بالحاجة إلى نهج منسق وموحد لتثقيف الناخبين، تم تشكيل المحفل المستقل للتثقيف الانتخابي، وهو ائتلاف من ٣٢ منظمة، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ويقوم المحفل، من خلال لجنة تثقيف الناخبين وتدريبهم التابعة له، بتيسير تنسيق أنشطة أعضائه واقتسام المواد.

٢ - تثقيف الناخبين بصورة مباشرة وغير منحازة

٦٧ - شددت منظمات عديدة في البداية على تدريب مثقفي الناخبين. وحضر آلاف الأشخاص حلقات تدريب عملي أقيمت في جميع أنحاء البلد منذ أواسط عام ١٩٩٢ وخلال عام ١٩٩٣ كله. ووضعت عدة منظمات مواد للقراءة. ونظمت آلاف حلقات التدريب العملي في جميع أنحاء البلد حضرها مئات الآلاف من السكان. وقامت وحدات متنقلة بزيارة الأماكن التي تبين أنها تعاني من ثغرات في التغطية، وعرضت أفلام فيديو ووزعت مواد مكتوبة بلغات شتى. وجرى توزيع كراسات وكتيبات ونماذج من بطاقات الاقتراع على نطاق واسع في المناسبات، ومن خلال برامج التوزيع على المنازل، وفي الأكشاك الإعلامية، ومواقف سيارات الأجرة والمحطات، وبوسائل أخرى عديدة.

٦٨ - وقد ورد في تقارير مراقبي بعثة الأمم المتحدة أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من المناسبات التي حضروها تضمنت عرضاً واضحاً وفعالاً لسرية الاقتراع، والمبادئ والقيم الديمقراطية، والإجراءات الانتخابية.

٣ - دور اللجنة الانتخابية المستقلة

٦٩ - كلفت مديرية تثقيف الناخبين التابعة للجنة الانتخابية المستقلة بتنفيذ الولاية الخاصة بتثقيف الناخبين. وكان على المديرية أن تحدد الثغرات التي تعاني منها التغطية وتسدها باستعمال مواردها الخاصة وموارد ما يزيد عن مائة منظمة أقرت برامجها.

٧٠ - وكانت المهمة من الضخامة بحيث عمدت اللجنة الانتخابية المستقلة، بالإضافة إلى تفويض بعض المنظمات، إلى استخدام مثقفين للناخبين، تلقى العديد منهم قبل ذلك تدريباً لدى منظمات غير حكومية. وعمل هؤلاء المثقفون في جميع المقاطعات، ووزع الآلاف منهم في مناطق حساسة مثل بوبوتسوانا في المقاطعة الشمالية الغربية، وفي الأسبوع الأخير من الحملة الانتخابية في جميع أنحاء كوازولو/ناتال. وخلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، تم توزيع ملايين المنشورات والكتيبات ونماذج بطاقات الاقتراع وخمسة آلاف فيلم فيديو عن عملية التصويت كجزء من حملة إعلامية مكثفة. وقامت الحملة التي شنتها اللجنة الانتخابية المستقلة في وسائل الإعلام في شباط/فبراير ببث ونشر معلومات أتاح، في جملة أمور، توضيح دورها، وطمأنة الناخبين بشأن سرية الاقتراع، ووصف وثائق الأهلية، وتوفير معلومات مستكملة عن الإجراءات الانتخابية. وأدرجت عدة أحزاب سياسية تثقيف الناخبين كجزء أصيل من أنشطة حملاتها السياسية.

٤ - وسائل الإعلام وتثقيف الناخبين

٧١ - بدأ تثقيف الناخبين عبر الإذاعة والتلفزيون بصورة جدية في أواخر عام ١٩٩٣ في أعقاب تشكيل مبادرة برنامج التثقيف الديمقراطي، فقامت مجموعات مثل المحفل المستقل للتثقيف الانتخابي، ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب إفريقيا، وصندوق الانتخابات التجاري، والمبادرة نفسها بإنتاج مجموعة من برامج تثقيف الناخبين، وصل مجموع ساعات بثها إلى ٤٨ ساعة في الأسبوع. وبثت برامج إذاعية على المحطات الـ ٢١ التابعة لهيئة إذاعة جنوب إفريقيا بمختلف اللغات. وشملت البرامج التلفزيونية نتاجات إعلامية استخدمت الأفلام التمثيلية والوثائقية والصور المتحركة ومسرح الدمى. كما بثت عبر الإذاعة والتلفزيون عدة مناظرات سياسية. وتناولت الحملات الصحفية قضايا مثل سرية الاقتراع ووثائق الهوية، كما حثت الناس على التصويت.

٥ - المشاكل والقيود التي أثرت في تثقيف الناخبين

٧٢ - أعاق تثقيف الناخبين القيود المفروضة على الموارد بما في ذلك القيود على الموظفين والمعدات. وأثرت المشاكل المتصلة بالنقل تأثيراً سلبياً في قدرة المجموعات على توسيع نطاق عملها إلى المناطق

الريضية النائية. وأدت التأخيرات في إقامة مديرية تثقيف الناخبين التابعة للجنة الانتخابية المستقلة، وفي وزع الموظفين في الأقاليم إلى زيادة القيود الزمنية حدة. ومما زاد في تعقيد عمل مثقفي الناخبين التنقيحات المتأخرة العديدة التي أدخلت على الإجراءات الانتخابية، مثل القرار المتخذ في شباط/فبراير القاضي بتغيير نظام التصويت من نظام الاقتراع ببطاقة واحدة إلى نظام الاقتراع ببطاقتين. وفي كثير من الأحيان لم تقم اللجنة الانتخابية المستقلة بإبلاغ هذه التغييرات الإجرائية إلى المنظمات ذات الصلة بصورة فعالة.

٧٣ - كما أثار الوصول إلى الناخبين مشكلة في مناطق عدة. فكان تثقيف الناخبين من عمال المزارع محدودا لأن منظمات عديدة كانت عاجزة عن الوصول إلى المزارع. وإلى أن تغيرت الإدارة في بوبوتسوانا في آذار/مارس، كانت القيود المفروضة على الأنشطة المتصلة بالانتخابات قد جعلت من تنفيذ البرامج في تلك المنطقة أمرا غاية في الصعوبة. وكان هناك عدد من "المناطق المحظورة على تثقيف الناخبين" في كوازولو/ناتال حيث تعرض مثقفو الناخبين للمضايقة في مناسبات عدة، بل لقي عدد منهم حتفه.

٧٤ - وتمكنت حملة تثقيف الناخبين الضخمة التي نفذت تحضيراً لأول انتخابات ديمقراطية شاملة في جنوب أفريقيا من بلوغ أغلبية الناخبين، وإن تركزت على المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها، واقتصرت في أحيان كثيرة على شرح إجراءات التصويت. واحتاج عدد قليل نسبياً من الناخبين للمساعدة في مراكز الاقتراع بسبب أميتهم. وكان ارتفاع نسبة الناخبين الذين شاركوا في التصويت، وانخفاض عدد الأصوات غير الصالحة (٠,٩٩ في المائة) وتمكن الناخبين من السير بعملية الاقتراع بصورة سلسلة في معظم المناطق دلائل على أن الناس تم إعلامهم وحثهم على الاقتراع بصورة مناسبة.

باء - وثائق الهوية

٧٥ - رغم أنه كان ممكناً إبراز وثائق شتى في مراكز التصويت بوصفها وثائق تثبت أهلية الناخبين، ففي الواقع العملي استدعت المهل الزمنية التي استغرقتها إصدار هذه الوثائق استعمال بطاقات ناخبين مؤقتة يمكن إصدارها للناخبين فور تقديم طلباتهم. ولم تكن تتوافر أرقام موثوق بها عن عدد السكان الناخبين، وإن قدر عدد الذين يحتاجون إلى بطاقات ناخبين مؤقتة بما يتراوح بين مليونين و ٤ ملايين شخص.

٧٦ - وتبين من مراقبة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب أفريقيا لعملية إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات أن نوعية أداء السلطات المسؤولة عن إصدار البطاقات كانت متفاوتة للغاية. ففي بعض المناطق كانت وحدات إصدار البطاقات تصدر البطاقات بمعدل بطاقة واحدة تقريباً كل عشر دقائق، بينما استغرقت العملية في مناطق أخرى مدة وصلت إلى ساعتين. وفي كثير من الأحيان اتخذت تدابير غير كافية للإعلان عن وجود وحدات إصدار البطاقات أو عن ساعات عملها، وترتب على ذلك أن إنتاجها كان منخفضاً إلى درجة غير مقبولة. وفي بعض المناطق، قدم بعض السكان

الذين كانت لديهم وثائق أهلية صالحة للانتخاب طلبات للحصول على بطاقات ناخبين مؤقتة أيضا، فمنعوا العملية من توفير الخدمة المناسبة للذين يحتاجون إلى البطاقات فعلا.

٧٧ - وقدمت ادعاءات عديدة بشأن حدوث مخالفات في إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة. وشملت هذه الادعاءات ممارسات مثل إصدار بطاقات ناخبين مؤقتة لأشخاص دون السن القانونية؛ ومصادرة الزعماء والمزارعين لبطاقات الناخبين المؤقتة؛ وإساءة استخدام شهادات المعمودية كوثائق مؤيدة لطلبات الحصول على البطاقات؛ ونقص المراكز المتنقلة لإصدار البطاقات نقضا مفتعلا في المناطق التي كانت في أمس الحاجة إليها؛ ورفض إصدار البطاقات لأشخاص طلبوا الحصول على وثائق هوية أساسية؛ ونقص الاستثمارات نقضا مفتعلا؛ ونقص آلات التصوير وغيرها من المعدات اللازمة لإصدار البطاقات؛ والتحيز لحزب أو لآخر (مثل إرسال المراكز المتنقلة لإصدار البطاقات إلى مناطق يسكنها أنصار أحزاب معينة دون غيرها، وإقامة مراكز إصدار البطاقات في مكاتب الأحزاب السياسية)؛ وطلب الموظفين المسؤولين عن إصدار بطاقات الناخبين المؤقتة دفع مبالغ مالية؛ ورفض إصدار البطاقات لمواطني جنوب افريقيا المقيمين والعاملين في البلدان المجاورة؛ وإصدار البطاقات للعمال المهاجرين من البلدان المجاورة. غير أنه بصرف النظر عن جوانب القصور الملاحظة في الإعلان عن عملية إصدار البطاقات في بعض المناطق، لم تكن هذه المخالفات تؤيدها بصفة عامة شكاوى رسمية مشفوعة بأدلة مناسبة.

٧٨ - وفي عدد من "المناطق المحظورة" تعرضت حياة الموظفين المسؤولين عن إصدار البطاقات للتهديد أو منعهم المجتمع المحلي من العمل. وعالجت اللجنة الانتخابية المستقلة هذه المشكلة بقدر من النجاح، من خلال شن حملات مركزة في المناطق المتأثرة. ورغم هذه المشاكل، كان من الواضح عند حلول موعد الانتخابات أن جهودا ضخمة وناجحة إلى حد بعيد قد بذلت في معظم أنحاء البلد لضمان توفير فرصة مناسبة للناخبين للحصول على الوثائق المطلوبة. وأعربت الأحزاب السياسية نفسها عن ارتياحها العميق للتقدم المحرز في هذا الصدد. وفي المناطق التي ظلت المشاكل قائمة فيها حتى موعد الانتخابات، تصدت لصعوبات اللحظة الأخيرة مراكز إصدار البطاقات التي عملت قرب مراكز الاقتراع أثناء عملية الاقتراع.

جيم - سير عملية الاقتراع

٧٩ - في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وهو اليوم المخصص للتصويت الخاص، زار المراقبون ما مجموعه ٩٦٠ نقطة من نقاط التصويت الخاص وقدموا تقارير عن ذلك. وكانت أكثر نتائج تقاريرهم إثارة للاهتمام نقص المواد الانتخابية في ٢٣,٤٤ في المائة من مراكز التصويت الخاص، مع أن إجراءات التصويت كانت تطبق تطبيقا سليما في ٧٣,٧٢ في المائة من المراكز التي تمت زيارتها. وكان نمط القصور متناوئا بين أنحاء البلد، فكانت مقاطعة ترانسفال الشمالية بكل جلاء أسوأ المناطق، إذ لوحظ أن الإجراءات لم تطبق بصورة سليمة إلا في ٤٢,٠٨ في المائة من نقاط التصويت الخاص التي تمت زيارتها، كما أن المواد واللوازم الانتخابية لم تكن كافية إلا في ٥٦,٧١ في المائة فقط من المراكز. وكان هناك أيضا تباين شديد داخل المقاطعات: ففيما كان الأداء الإجمالي جيدا مثلا في الكاب الغربية والكاب الشرقية، صودفت مشاكل

كبيرة في تسليم المواد الانتخابية في البلدات الواقعة في منطقة كاب فلاتس التابعة للكاب الغربية، وفي جميع أنحاء وطني ترانسكاي وسييسكاي السابقين في الكاب الشرقية. وأثار الراند الشرقي التابع لمقاطعة بريتوريا ويتواتوزراند - فيرينغغ أيضا مشاكل خاصة، إذ كان هناك نقص شديد في المواد في عدد كبير من نقاط التصويت الخاص. وخلال النهار، قدم المراقبون تقارير شفوية عدة عن المشاكل عبر شبكة الاتصالات التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، وتم إرسال العديد من هذه التقارير مباشرة إلى مركز معالجة الأزمات التابع للجنة الانتخابية المستقلة من أجل اتخاذ تدابير علاجية سريعة.

٨٠ - وسُجلت جوانب قصور في إمدادات صناديق الاقتراع، وبطاقات الاقتراع، والمصابيح فوق البنفسجية، والحبر غير المرئي. واستجابة لذلك، سعت اللجنة الانتخابية المستقلة إلى إعادة وزع المواد، وحصلت على مصابيح فوق بنفسجية إضافية من ليسوتو، وطلبت تصنيع مزيد من الحبر غير المرئي، وطبعت بطاقات اقتراع إضافية داخل البلد. على أن طبع بطاقات الاقتراع الإضافية هذه وتوزيعها خضعا لمراقبة ضعيفة من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة، ففي عدد من مناطق البلد كان هناك قدر كبير من الشكوك يكتنف المواد التي تم توريدها إلى مراكز تصويت بعينها، مما أدى إلى تعقيد عملية تحديد المواد الانتخابية المستلمة تعقيدا كبيرا عند بدء عد الأصوات، على النحو الذي يقتضيه القانون.

٨١ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل أيضا، رصد مراقبو الأمم المتحدة التصويت في ١١٩ مركزا من مراكز التصويت الأجنبية في ٥٧ بلدا. وتولت إدارة ذلك وحدة المساعدة الانتخابية في نيويورك، بمساعدة مكثفة من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام. وتم تطبيق منهجية مراقبة مماثلة للمنهجية التي اعتمدت في جنوب افريقيا، فتم ملء استمارة مراقبة في كل مركز من مراكز التصويت الأجنبية وأُرسلت إلى وحدة المساعدة الانتخابية لجمع الإحصاءات وتحليلها. ولم يبلغ عن أية مشاكل كبيرة إجمالا، فقد رأى ٧٦ في المائة من المراقبين أن العملية الانتخابية في مراكز التصويت الأجنبية كانت مرضية بينما رأى الباقيون أن العملية كانت مرضية مع بعض المشاكل الصغيرة.

٨٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل، زار المراقبون في جنوب افريقيا ٤٣٠ ٧ مركز تصويت من أصل ٤٧٨ ٨ مركزا. وحالت التقلبات التي حدثت في الفترة الأخيرة في العدد المقترح لمراكز التصويت في مختلف أنحاء البلد دون تحقيق تغطية شاملة بنسبة ١٠٠ في المائة. وكان نمط الأداء الملاحظ مشابها بصفة عامة لنمط يوم ٢٦ نيسان/أبريل. ولوحظ بعض التقدم في تنفيذ الإجراءات بصورة سليمة، فبلغت نسبة مراكز التصويت التي لوحظ أنها تطبق الإجراءات بصورة سليمة ٨١,١٢ في المائة. غير أن المشاكل تواصلت فيما يتعلق بتوريد المواد. فقد كان لدى ٧٥,٧ في المائة فقط من مراكز التصويت التي روقبت كمية كافية من المواد. وواصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة إرسال تفاصيل المشاكل المحددة الملاحظة في الميدان إلى اللجنة الانتخابية المستقلة.

٨٣ - ونتيجة للمشاكل الكبيرة التي صودفت أثناء عملية الاقتراع، اتخذ مساء يوم ٢٧ نيسان/أبريل قرار بإعلان يوم ٢٨ نيسان/أبريل عطلة رسمية. وفي مساء يوم ٢٨ نيسان/أبريل، تم تمديد عملية الاقتراع إلى

٢٩ نيسان/أبريل في ترانسكاي وسييسكاي وفندا وليبوا وغازانكولو وكوازولو. وتم وزع ما مجموعه ٤٧ فريقاً من المراقبين لمراقبة عملية الاقتراع الممددة في ترانسكاي وسييسكاي؛ وتم وزع ٦٥ فريقاً في كوازولو/ناتال؛ وتم وزع ٦٨ فريقاً في ليبوا وغازانكولو وفندا.

٨٤ - وكانت هذه المشاكل مظاهر للمشاكل المنهجية التي أثارها بعثات المراقبين الدوليين مع اللجنة الانتخابية المستقلة في الأشهر التي سبقت الانتخابات. وحال ما أظهره الناخبون أنفسهم من صبر وجلد دون حمل هذه المشاكل عواقب خطيرة على شرعية العملية الانتخابية إجمالاً.

٨٥ - وبعد انتهاء الاقتراع، في ٣٠ نيسان/أبريل، أصدر ممثلي الخاص في جنوب افريقيا ورؤساء بعثات المراقبين التابعة للكمونولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الافريقية بياناً ذكروا فيه ما يلي:

"مع نهاية التصويت في هذه الانتخابات التاريخية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات في جنوب افريقيا، التي أتيح فيها التصويت للمرة الأولى لجميع مواطني جنوب افريقيا، نحن رؤساء بعثات مراقبي الانتخابات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، والكمونولث، والاتحاد الأوروبي، اتفقنا سوياً على إجراء تقييم مؤقت للعملية حتى نهاية التصويت وقبل استكمال عد الأصوات. ويقوم تقييمنا على عمل ما يزيد عن ٥٠٠ ٢ من مراقبي الانتخابات الذين وزعوا في جميع أنحاء البلد، بتنسيق من الأمم المتحدة.

"وقد أفدنا من عمل زملاء مثلوا منظماتنا في جنوب افريقيا منذ أواخر عام ١٩٩٢، وعملوا على دعم هياكل السلم ومراقبة العملية الانتقالية. وانصب اهتمامهم بوجه خاص على مشكلتي العنف والترهيب الأساسيتين.

"وإذا كان الإطار الزمني لهذه الانتخابات قد تم تحديده في عملية المفاوضات المتعددة الأطراف منذ سنة واحدة تقريباً، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة لم تنشأ إلا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ومنذ البداية واجهت اللجنة مهمة بالغة الصعوبة تمثلت في الإعداد للانتخابات في غضون أربعة أشهر، وهي مهمة تستغرق عادة مدة أطول بكثير. وتعين على اللجنة أن تعنى بمجموع السكان الناخبين بمن فيهم سكان الأوطان السابقة، ورعايا جنوب افريقيا في الخارج.

"وقد أثبت سكان جنوب افريقيا بجلاء التزامهم بوضع حد لنظام الفصل العنصري والتحول إلى ديمقراطية غير عنصرية إذ أقبلوا على التصويت بأعداد ضخمة، وكان أغلبهم يدلي بصوته للمرة الأولى في حياته. وقد قاموا بذلك بصبر وحماس جلي، وبقدر لا يستهان به من رباطة الجأش.

"وتشكلت الصفوف منذ ساعات الصباح الباكر في اليوم الأول للتصويت، وبلغ طولها في مراكز كثيرة عدة كيلومترات حتى قبل بدء التصويت. وواضح أن الناس كانوا على ثقة بالترتيبات

المتعلقة بالتصويت ولا سيما بسرية الاقتراع. ونعرب عن قناعتنا أن شعب جنوب افريقيا تمكن من المشاركة في التصويت بحرية.

"وكان تصعيد العنف متوقعا ومخشيا على نطاق واسع ولكنه لم يحدث. وفي تحول عن الاتجاهات السابقة جدير بالملاحظة طرأ انخفاض بالغ على نطاق العنف وكثافته خلال الاقتراع. ولم تفلح موجة التفجيرات الوحشية والجنونية التي أسفرت عن مقتل ٢١ شخصا وجرح مئات الآخرين في الأيام السابقة للاقتراع وحتى أثناء الاقتراع في ترهيب الناخبين وردعهم. أما أيام التصويت نفسها فكادت تخلو من أية مظاهر تذكر للترهيب.

"ولم يكن مدهشا أن تثار مشاكل إدارية وسوقية كبيرة، نظرا للفترة الوجيزة المتاحة لتنظيم الانتخابات والتغيرات المستمرة التي يمثلها خير تمثيل القرار السياسي الذي اتخذ في اللحظة الأخيرة والقاضي بإضافة حزب آخر الى بطاقات الاقتراع. وشملت هذه المشاكل صعوبات في توفير وثائق الهوية، بما في ذلك بطاقات الناخبين المؤقتة؛ والتأخر في توظيف موظفي الاقتراع؛ وتأخر القرارات المتعلقة بتحديد مواقع مراكز الاقتراع وتغييرها باستمرار؛ وجوانب القصور في توفير المواد الانتخابية ومراقبتها وتوريدها والشكوك التي اكتنفت اللوائح الادارية، حتى في أيام التصويت.

"وظلت اللجنة الانتخابية المستقلة خلال العملية كلها ملتزمة التزاما راسخا بضمان مشاركة كل مواطن مؤهل من مواطني جنوب افريقيا في التصويت اذا شاء ذلك. وفي هذا المسعى، أقمنا حوارا مثمرا ومفتوحا مع رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة وزملائه من أعضاء اللجنة، الذين أبدوا دائما الاستجابة لمقترحاتنا.

"ولم يتح التدخل البناء لآليات الرصد التابعة للجنة الانتخابية المستقلة في حالات عديدة تحديد المشاكل فحسب وإنما أوجد لها حولا أيضا. ومما أثار إعجابنا خصال الكفاءة والتفاني والمثابرة التي أظهرها آلاف الموظفين المسؤولين عن الاقتراع المدربين تدريباً حسناً والتابعين للجنة الانتخابية المستقلة.

"ويتوجه ثناءنا أيضا إلى أفراد الجيش والشرطة للنهج المحترف الذي اتبعوه إزاء طلبات معينة قدمت إليهم، بما في ذلك تقديم المساعدة في أوقات حرجة لنقل المواد الانتخابية. وننتهز هذه الفرصة أيضا للإعراب عن شكرنا لهم لما أبدوه لنا من تعاون مستمر. ونشني على آلاف راصدي السلم الذين ساهموا في تحقيق انتخابات سلمية.

"إن ما لاحظناه خلال أيام الاقتراع الأربعة من ٢٦ الى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ هو إنجاز عظيم حققته جنوب افريقيا. فهذا الشعب الذي كان خاضعا في الماضي لفصل منهجي اجتمع في

مناسبة وطنية تاريخية لكي يعرب عن تصميمه على إقامة جنوب افريقيا سلمية وغير عنصرية وديمقراطية".

دال - عملية عد الأصوات

٨٦ - إن المشاكل المنهجية التي تم تحديدها ونقلها إلى علم اللجنة الانتخابية المستقلة قبل الانتخابات بفترة طويلة عادت إلى الظهور مرة أخرى في عملية عد الأصوات. فتعيين الموظفين كان متأخرا، ولم يكن كثيرون منهم مدربين بصورة سليمة. كما أن عدم كفاية تخطيط وصول صناديق الاقتراع وغيرها من المواد إلى مراكز عد الأصوات قد تسبب في كثير من الارتباك والتأخير. وفي كثير من الحالات، كان من الصعب أو المستحيل التوفيق بين عدد بطاقات الاقتراع التي عثر عليها في صناديق الاقتراع وعدد بطاقات الاقتراع المقدمة إلى مراكز التصويت، نظرا لعدم كفاية سجلات المواد المسلمة.

٨٧ - وقد انتقص من قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا على رصد عملية العد الفعلية بسبب ضرورة سحب معظم مراقبي الانتخابات الدوليين قبل انتهاء عملية عد الأصوات، وهي الضرورة التي فرضتها أسباب تتعلق بالميزانية. وتفاقمت هذه المشكلة من جراء قرار اللجنة الانتخابية المستقلة تأجيل بدء عملية عد الأصوات لمدة يوم واحد، من ٢٩ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، بسبب تمديد فترة التصويت في بعض المناطق؛ وكذلك نظرا لأن عد الأصوات استغرق وقتا أطول مما كانت اللجنة الانتخابية المستقلة تتوقع. ولم يكن بمقدور اللجنة الانتخابية المستقلة أن تعلن النتائج النهائية للانتخابات إلا يوم الخميس، ٥ أيار/مايو. وعلاوة على ذلك، فإن قرار اللجنة الانتخابية المستقلة اجراء عملية عد الأصوات بصورة متواصلة ليلا نهارا في حوالي ٧٠٠ من "خطوط العد" المستقلة جعل من المستحيل على بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تغطي عملية عد الأصوات بصورة كاملة. ولذلك، فقد قرر ممثلي الخاص، بناء على توصية وحدة العمليات المشتركة، الاكتفاء بمراقبة عد الأصوات في عينة مختارة من المراكز.

٨٨ - ووردت تقارير عن مسار العملية فيما مجموعه ٤٥٨ من مراكز عد الأصوات. وبوجه عام، كشفت هذه التقارير مشاكل كانت تعبيرا عن جوانب قصور منهجي أوسع نطاقا في اللجنة الانتخابية المستقلة. فقد أوضحت تقارير المراقبين أن ٨٤,٠٦ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات كانت تضم من الموظفين والتسهيلات ما يكفي لضمان عدم انقطاع عملية عد الأصوات. ولم يتم الالتزام بالاجراءات المنصوص عليها لتسليم المواد إلا في ٧٨,٨٢ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات. ولم يتم الالتزام بالاجراءات الرسمية لتوفيق بطاقات الاقتراع إلا في ٧٤,٤٥ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات. وفي الواقع، فإن ذلك قد عكس - بصورة جزئية على الأقل - قرارا أعلنه رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة عقب بدء عملية عد الأصوات، بأن اجراءات التوفيق قد ثبت أنها مرهقة للغاية ويتعين تعديلها. ولم يرصد التقيد الدقيق بالاجراءات الرسمية لعد الأصوات إلا في ٨١,٦٦ في المائة فحسب من مراكز عد الأصوات.

٨٩ - وفي بعض أنحاء البلاد، ترددت أثناء عملية عد الأصوات ادعاءات بحدوث تدخل للتلاعب بمواد الاقتراع. ولم يكن بمقدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة أن تتوصل إلى تقييم مستقل لهذه الادعاءات.

هاء - مراقبة وسائط الاعلام

٩٠ - تمثلت إحدى المهام الموكلة لقسم شؤون الاعلام وتحليل وسائط الاعلام التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا، في التحقق من تنفيذ قانون اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام وقانون السلطة الاذاعية المستقلة، والتقييد بهما بصورة مرضية. وقام القسم بمراقبة أعمال اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام والسلطة الاذاعية المستقلة، اللتين أنشئتا بموجب هذين القانونين.

١ - اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام

٩١ - أنشئت اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، لكفالة معاملة الدوائر الاذاعية لجميع الأحزاب السياسية معاملة عادلة؛ ولضمان عدم استخدام المنشورات التي تمولها الدولة والخدمات الاعلامية الحكومية لخدمة مصالح أي حزب سياسي. وفيما يتعلق بالاذاعة، أصدرت اللجنة مبادئ توجيهية تحريرية للاذاعيين تحدد المعايير للمعاملة العادلة. كما منحت اللجنة الأحزاب السياسية وقتاً مجانياً لبث النشرات الاذاعية الانتخابية الحزبية في المحطات الاذاعية العامة، وفقاً لصيغة محسوبة بما يضمن المعاملة العادلة.

٩٢ - وقامت دائرة الاتصالات في جنوب افريقيا برصد وسائط الاعلام بالنيابة عن مديرية الاذاعة التابعة للجنة، حيث قامت بقياس طول النشرات الاذاعية التي خصصتها مختلف الدوائر الاذاعية للأحزاب السياسية. كما أن مشروع رصد وسائط الاعلام، وهو دائرة رصد مستقلة، قدم تقارير رصد يومية جيدة إلى مديرية الاذاعة. واستخدمت المديرية هذه البيانات لتقييم معاملة وسائط الاعلام للأحزاب السياسية، كما حاولت حل المنازعات بين الأحزاب والاذاعيين قبل تقديم شكاوى رسمية إلى اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام. وأمكن بهذه الطريقة حل القسط الأعظم من ٢٧ شكوى رسمية وغير رسمية تم تلقيها. غير أنه قدمت إلى اللجنة أربع شكاوى - واحدة من المؤتمر الوطني الافريقي، وواحدة من الحزب الديمقراطي المسيحي الافريقي، واثنان من الحزب الاتحادي.

٩٣ - وبموجب المادة ٢٣ من قانون اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام، تلقت اللجنة شكوى خطية من المؤتمر الوطني الافريقي ضد هيئة اذاعة جنوب افريقيا بشأن تغطيتها لأبناء مسيرة قام بها حزب إنكاثا للحرية في جوهانسبرغ في ٢٨ آذار/مارس. ووفقاً لما جاء بالشكوى، دأبت النشرات الاذاعية والتلفزيونية لهيئة اذاعة جنوب افريقيا على الإشارة باستمرار إلى المشاركين في المسيرة على أنهم من "الزولو". ووفقاً لما قاله المؤتمر الوطني الافريقي، فإن استخدام هذا التعبير لوصف أنصار حزب إنكاثا للحرية لا

يتسم فحسب بعدم الدقة، بل أنه ينطوي أيضا على امكانية زيادة التوتر الإثني. وكانت إحدى الشكويين اللتين تقدم بهما الحزب الاتحادي تتعلق بالتغطية التليفزيونية غير العادلة لزعيم الحزب خلال فترة التصويت، بالمقارنة بالأحزاب الأصغر الأخرى. وتم الاستماع إلى الشكويين المقدمتين من الحزب الاتحادي والفصل فيهما، في حين تم سحب الشكويين المقدمتين من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الديمقراطي المسيحي الأفريقي. واستنادا إلى مبدأ عدالة اماكن الوصول ورصد محتوى الاخبار وتغطية الشؤون الجارية، وجدت اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام أنه منذ بدء فترة الانتخابات وحتى بدء التصويت، كانت معاملة محطات الاذاعة والتليفزيون للأحزاب المتنافسة معاملة عادلة بصورة عامة.

٩٤ - وفيما يتعلق برصد المنشورات الحكومية والخدمات الاعلامية الحكومية، عقدت اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام اجتماعا لرؤساء إدارات جميع الخدمات الاعلامية الحكومية. وتقرر أن تستعرض بصورة خاصة المنشورات التي يمكن أن تعتبر حساسة خلال فترة الانتخابات. وتلقت الادارة ما مجموعه ٥٣٤ منشورا - حددها القانون بأنها صحف أو كتب أو دوريات أو كتيبات أو ملصقات أو أي مواد مطبوعة أخرى أو أي شيء آخر مسجل بغرض الاستنساخ. وعلاوة على ذلك، تم تلقي ٤٩٨ بيانا صحفيا مما نشرته الوزارات، والادارات الحكومية، وادارات المقاطعات، والأحزاب السياسية، والمواطن، والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي حالة مجلة "In Progress" التي تصدر في كوانديبيلي، وجدت اللجنة أن ثمة مخالفة للمادة ٢٢ (٥) من القانون، من حيث أن سلطة كوانديبيلي قد استخدمت المجلة لترويج التأييد للمؤتمر الوطني الأفريقي. وكانت هناك بضع مخالفات لقانون اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام، ولكن لم يكن هناك عمل منفرد واحد يمكن أن يعتبر أنه قد ترك أثرا له شأنه على نتيجة الانتخابات.

٩٥ - وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المستقلة لوسائل الاعلام قد صادفت عراقيل كبيرة في تنفيذها لولايتها. فقد عملت دون رئيس لعدة أسابيع؛ وكانت من المطلوب منها أن تعمل "كشرطي وقاض" في نفس الوقت: فقد كان مطلوبا منها أن تنشئ بنية أساسية للادارة والشؤون القانونية والرصد خلال فترة قصيرة للغاية، وصادفت كثيرا من المشاكل السوقية، بما في ذلك الانتقال في وسط العملية إلى مقر جديد. ورغم هذه المشاكل، كانت اللجنة ناجحة، ليس فقط في تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة، وإنما أيضا في إرساء نموذج لمثل هذه الاجراءات مستقبلا.

٢ - السلطة الاذاعية المستقلة

٩٦ - أنشئت السلطة الاذاعية المستقلة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٤، لتنظيم الخدمات الاذاعية بما يحقق المصلحة العامة. ووفقا للتشريع الذي انشئت بمقتضاه، فانها تعمل بصورة مستقلة تماما عن تأثيرات الدولة والحكومة والأحزاب السياسية، وبصورة متجردة من الانحياز أو التدخل السياسي أو غيره من أشكال الانحياز أو التدخل. ومن بين مهام المستشارين الثمانية في السلطة الاذاعية المستقلة، مراقبة مجال الترددات الاذاعية؛ واصدار ترخيصات توزيع الاشارات الاذاعية وترخيصات الاذاعة؛ ووضع مدونة قواعد

السلوك للخدمات الاذاعية؛ وكذلك رصد الشكاوي والفصل فيها. وتعاملت السلطة الاذاعية المستقلة، منذ إنشائها، مع مسألة ترخيصات الاذاعة المؤقتة.

٣ - وسائط الاعلام المطبوعة

٩٧ - لم تكن ولاية اللجنة المستقلة لوسائط الاعلام تشمل رصد وسائط الاعلام التجارية. ومع ذلك، قام قسم شؤون الاعلام وتحليل وسائط الاعلام بنفسه، وبمساعدة من مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في مكاتب المقاطعات، برصد الصحافة اليومية ودوريات منتقاة بلغات الافريقية والانكليزية والقوسا والزولو. وحظيت المناظرات السياسية بتغطية واسعة. وأسهمت الصحف الكبيرة والصغيرة على حد سواء في توعية النخب. ويمكن بصورة مأمونة استخلاص أن وسائط الاعلام المطبوعة قد أسهمت بصورة إيجابية في تهيئة مناخ موات لحرية الانتخابات ونزاهتها. وتجدر ملاحظة الدراسة الاستقصائية للرأي العام التي أجراها المنبر المستقل للتحقيق الانتخابي، والتي أوضحت أن حوالي ٧٥ في المائة من الذين شملتهم الدراسة اعتمدوا على وسائط الاعلام المطبوعة والاذاعية في تثقيفهم كنخبين.

٩٨ - وترى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا أن تغطية وسائط الاعلام للعملية الانتخابية كانت متوازنة ولم تضر بأي حزب من الأحزاب السياسية.

واو - رصد الفصل في المنازعات الانتخابية

١ - الولاية ومدى ملائمة الاجراءات

٩٩ - كان قسم الفصل في المنازعات التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا مكلفا بمراقبة كيفية معالجة اللجنة الانتخابية المستقلة للشكاوي المتصلة بمخالفات القانون الانتخابي. وكانت معايير الحكم على العملية تتمثل في إجراء التحقيق، ومدى القانونية، والنزاهة، وسرعة الإنجاز. وكانت إجراءات الفصل في المنازعات التي تتبعها اللجنة الانتخابية المستقلة تتسم إلى حد ما بالإفراط في الجمود بالنسبة للأغراض الانتخابية. من ذلك مثلا أن الحالات "الخطيرة" المشار إليها في المادة ٧٠، مثل إلغاء تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين، لا يمكن إحالتها إلى اللجنة لاتخاذ قرار بشأنها، إلا بناء على توصية من محكمة استئنافية، مما يجعل من الصعوبة بمكان الاستجابة بصورة فورية في حال ضرورة إلغاء تسجيل حزب سياسي وفقا للمادة ٦٩ (٢) (ب) (١) أو في حال ضرورة إلغاء تسجيل مرشح وفقا للمادة ٦٩ (٢) (ج) (٢).

٢ - عدد الحالات المبلغ عنها وطبيعتها

١٠٠ - من بين ما مجموعه ٥٥٨ ٣ شكاوى مسجلة، أبلغت اللجنة الانتخابية المستقلة عن ١٠١٣ شكاوى تدعي وقوع أعمال ترهيب؛ و ١٧٧ شكاوى تتعلق بأعمال عنف ضد الأشخاص؛ و ١٤٧ شكاوى تتعلق بأعمال عنف ضد الممتلكات؛ و ٢٢٢ شكاوى تتعلق بعرقلة عملية التماس أصوات الناخبين أو التدخل فيها؛ و ٢٦٧ شكاوى تتعلق بتدمير الملصقات؛ و ١٠٦ شكاوى تتصل بمسائل خاصة بالفصل العاشر (ممارسة النفوذ دونما موجب، والرشوة، وانتحال الشخصية، والتدخل في المواد الانتخابية، والتدخل في عملية التماس أصوات الناخبين، وعدم الامتثال للقانون، وما إلى ذلك؛ و ٥٤٠ شكاوى تتعلق بانتهاكات متنوعة للتصويت؛ و ١٤٣ شكاوى تتعلق ببطاقات هوية غير قانونية؛ و ٢٠٦ شكاوى تتعلق ببطاقات تصويت مؤقتة غير قانونية؛ و ٢٩٨ شكاوى تتعلق بانتهاكات لمدونة قواعد السلوك الانتخابي؛ و ١١٥ شكاوى تتصل بالثقيف الانتخابي. أما العدد المتبقي، وهو ٦٨٨ شكاوى، فيتصل بأنواع أخرى غير محددة من الانتهاكات.

١٠١ - وسجل في كوازولو/ناتال أكبر عدد من الشكاوي حيث بلغ عددها ٧٤١ شكاوى؛ تليها الكاب الغربية، حيث سجلت ٤٧٥ شكاوى؛ ثم بريتوريا - ويتواتراند - فال، حيث سجلت ٤٠٩ شكاوى. وجاء أقل عدد من الكاب الشمالية، وكان ٤٤ شكاوى. واستنادا إلى الحالات التي تلقتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة، كان الترهيب يشكل أكبر فئة منفردة من الانتهاكات، حيث وردت بشأنه ٣٣٥ شكاوى (٢٢,٦ في المائة) من بين ١٠٢٧ حالة تم الإبلاغ عنها. وقدم عدد من الشكاوى ضد أرباب عمل، بما في ذلك مزارعون، فيما يتعلق بإتاحة الوصول إلى أماكن العمل وإلى الناخبين.

١٠٢ - وكانت إجراءات التحقيق والوساطة والفصل في المنازعات تهدف إلى تفادي نشوب النزاع وقيام أعمال العنف أثناء الحملة الانتخابية، أو التقليل منها إلى أدنى حد. ومن بين ٥٥٨ ٣ حالة سجلتها اللجنة الانتخابية المستقلة، أحيلت ٢٧٨ شكاوى إلى الوساطة. ولم يرد شرح لكيفية إجراء الوساطة (أي وفق أي مبادئ وفي ظل أي ظروف جرت الوساطة). وأحيلت ٥٢ حالة إلى الفصل القضائي في المنازعات.

١٠٣ - إن الانتخابات نشاط يتميز بالمنافسة الحادة، التي كثيرا ما تتسم بالانفعال البالغ، وينبغي إجراؤه وفقا لقواعد شديدة الصرامة. فكل جانب من الجوانب لابد وأن يحدد ويراقب بصورة قانونية، لتوفير الحد الأقصى من حرية المنافسة. ومع أنه لم يتم دائما التقيد على نحو صارم بالشروط القانونية في انتخابات جنوب إفريقيا، فإن مراقبي بعثة مراقبي الأمم المتحدة يرون أن عملية الفصل في المنازعات سارت بصورة جيدة معقولة.

زاي - البيان الختامي المشترك الذي أصدره رؤساء
بعثات المراقبين الدوليين

١٠٤- في ٥ أيار/مايو، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة - بعد أن نظرت بعناية في المسائل العديدة التي أثارها الأحزاب المختلفة فيما يتعلق بمخالفات مدعى بوقوعها أو وقعت فعلا في عمليتي الاقتراع وعد الأصوات وعملا بمهمته القانونية - ان انتخابات الجمعية الوطنية وكلا من الانتخابات التشريعية على صعيد المقاطعات، كانت حرة ونزيهة أساسا. وفي اليوم التالي، أصدر الممثل الخاص للأمين العام في جنوب افريقيا ورؤساء بعثات المراقبين التابعة للكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية البيان التالي:

"أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، لتوه نتائج الانتخابات الديمقراطية الأولى في جنوب افريقيا وصرح أنها كانت حرة ونزيهة أساسا.

"وفي ٣٠ نيسان/أبريل، ذكرت بعثات المراقبين الدوليين في بيان مؤقت، أن سكان جنوب افريقيا قد توافدوا بأعداد هائلة للتصويت، بالرغم من المشاكل الإدارية والسوقية التي نشأت في بعض المناطق. وقد تجلت ثقتهم بسرية الاقتراح، وتمكنوا من المشاركة بحرية في الانتخابات.

"واتسمت علمية عد الأصوات كذلك بمشاكل إدارية وسوقية كشفت من جديد عن أوجه قصور خطيرة في مراقبة المواد الانتخابية الحساسة وعدها. فعلى سبيل المثال، اتضح أن من الصعوبة بمكان - إن لم يكن من المستحيل - نظرا لحجم بعض مراكز عد الأصوات، الاضطلاع بالتسوية بعملية توفيق بطاقات الاقتراع، على النحو المحدد، في غضون الوقت المتاح، مما أدى إلى قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بتعديل الإجراءات. أما من حيث الايجابيات، فإن أعظم ما اتسمت به هذه العملية - التي جرت بحضور ممثلي الأحزاب، ومراقبين من اللجنة الانتخابية المستقلة، ومراقبين انتخابيين من جنوب افريقيا والمجتمع الدولي - تجسدت في شفافيتها.

"ومع الشروع في عد الأصوات، ظهرت كذلك أدلة على وقوع مخالفات أفضت إلى تقديم مختلف الأحزاب شكاوى رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفرت التحقيقات التي قامت بها اللجنة الانتخابية المستقلة عن وجود أدلة ظاهرة على وقوع مخالفات مما فاقم من المشاكل التي شهدتها الانتخابات بالنسبة للتزويد بمواد التصويت. وتعكف اللجنة الانتخابية المستقلة وشرطة جنوب افريقيا على التحقيق في هذه الأدلة. وإننا نحث اللجنة الانتخابية المستقلة على أن تمضي قدما على طريق الوساطة والفصل في المنازعات المعلقة، مع متابعة جميع التحقيقات الجنائية.

"ويعتبر حل هذه القضايا أمرا حاسما لمصادقية اللجنة الانتخابية المستقلة وسوف يطرح دروسا هامة تفيد منها الانتخابات المقبلة في جنوب افريقيا. وسيعزز النجاح في حل هذه المسائل العالقة قضية المصالحة الوطنية من خلال إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية وشعب جنوب افريقيا بتحويل اهتمامهم إلى حيث الواجبات التي بانتظارهم.

"وترحب بعثات المراقبين الدوليين بروح الوفاق التي بثت الحياة في الملاحظات التي أبدأها في ٢ أيار/مايو الرئيس دي كليرك والرئيس المنتخب مانديلا. إن التسامح والصبر اللذين أظهرهما شعب جنوب افريقيا أثناء فترة التصويت، والانخفاض المثير في مستوى العنف السياسي، وما أعربت عنه الأحزاب السياسية من التزام بالمصالحة الوطنية، إنما تنبئ جميعا بمستقبل مبشر لجنوب افريقيا الجديدة.

"ولقد قدم المجتمع الدولي دعمه للكفاح من أجل الديمقراطية في جنوب افريقيا. لكن شعب جنوب افريقيا هو الذي أدار بنفسه العملية الانتقالية بأكملها - منذ بدء المفاوضات وحتى تنظيم الانتخابات وإجرائها. وتشكل جنوب افريقيا في هذا المجال حالة فريدة من نوعها. فبالرغم من المشاكل التي صودفت، فإن الجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة الانتخابية المستقلة، مقرونة بصبر شعب جنوب افريقيا وثبات عزمه، أتت ثمارها. وفي الوقت الذي تأخذ فيه بعثات المراقبين الدوليين بالاعتبار المشاكل التي ذكرت في هذا البيان وفي بياننا السابق، إلا أنها تشاطر الرأي الجماعي بأن حصيلة الانتخابات تعكس إرادة شعب جنوب افريقيا".

١٠٥- وفي اليوم نفسه، أصدرت في مقر الأمم المتحدة بيانا هذا نصه:

"أعلن القاضي يوهان كريغلر، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة في جنوب افريقيا نتائج الانتخابات وصرح بأنها "حرة نزيهة" أساسا.

ويرحب الأمين العام بهذا التصريح معربا من جديد عن تهانيه الحارة لشعب جنوب افريقيا ولجميع قادته.

"ويهنئ الأمين العام كذلك تهنئة حارة رئيس وأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة على العمل الرائع الذي قاموا به. فيفضل تفانيهم وشجاعتهم، استطاع شعب جنوب افريقيا أن يعبر في ظل السلم والحرية عن طموحه المشترك نحو مستقبل أفضل وعن تصميمه على أن يهيئ حياة ملؤها الكرامة والمساواة والحرية لكل رجل وامرأة في بلده.

"ولقد ظلت الأمم المتحدة معنية مباشرة بالحالة في جنوب افريقيا منذ أكثر من أربعة عقود. وتصدرت مسيرة الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصري ثم بدأت ودعمت البرامج التي تستهدف تخفيف معاناة ضحاياها. وهيات كذل محفلا لممثلي منظمات جنوب افريقيا، مثل المؤتمر الوطني الافريقي، لدفع الحملة المناهضة للفصل العنصري إلى الأمام.

"ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بصورة خاصة، والأمم المتحدة ممثلة في جنوب افريقيا ببعثة مراقبين موكل إليها ولاية واضحة تقضي بالمساهمة في تحقيق انتقال سلمي من نظام الفصل العنصري إلى جنوب افريقيا جديدة، وديمقراطية، وغير عرقية وموحدة.

"وهذه البعثة كانت أوسع بعثة مراقبة انتخابية اضطلعت بها الأمم المتحدة. إذ اشترك فيها ما لا يقل عن ١٢٠ رجلا وامرأة، ومن بينهم موظفون من الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، وأشخاص معينون من حوالي ١٢٠ من الدول الأعضاء. وهنا يود الأمين العام الإعراب لهم جميعا عن تقديره لما أنجزوه من أعمال، فقد أسدوا خدمة جليلة للأمم المتحدة كما خدموا شعب جنوب افريقيا في فترة حاسمة من تاريخه، وقدموا خدمة لقضية الديمقراطية.

"وستبقى الأمم المتحدة ملتزمة بجنوب افريقيا. ويتطلع الأمين العام إلى ما ستقدمه حكومة جنوب افريقيا وشعبها من إسهامات في أنشطة الأمم المتحدة".

سادسا - التنسيق مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى

ألف - اللجنة التنسيقية

١٠٦- في اضطلاعها بولايتها الأولية، عملت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا عن كثب مع بعثات مراقبي الكومنولث، والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية. وقام أعضاء البعثات الأربع، في اجتماعات مشتركة دورية، سواء في مقر البعثة أو في الميدان، بتبادل المعلومات الخاصة بالتطورات الراهنة في جميع أنحاء البلاد، وخططوا انتشارهم المشترك لحضور الفعاليات الرئيسية ونسقوا أنشطتهم لكفالة أقصى تغطية ممكنة للتطورات المستجدة في جميع أنحاء البلاد. كذلك فقد أفضى إجراء مشاورات دورية فيما بين البعثات إلى اتخاذ مواقف مشتركة وقرارات ذات وجهة عملية تتصل على نحو خاص بالتطورات أو المسائل ذات الأهمية، واتخذت قرارات تتعلق بطريقة مفاتحة الأفراد أو الجماعات إما للإعراب عما يساور المجتمع الدولي من قلق، أو لطرح الخيارات المحتملة لمعالجة المشاكل. وكان ممثلو بعثات المراقبين الدوليين يجتمعون دوريا، على سبيل المثال، مع المدير التنفيذي لأمانة السلم الوطني، ومفوض الشرطة ووزير شؤون القانون والنظام، من أجل تقييم مسائل مثل العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية، واستخدام القوة بغير لزوم من جانب أفراد الأمن، إلى جانب تحسين إجراءات تجنيد أفراد الشرطة وتدريبهم. وأصبحت بعثات المراقبين الدوليين، بعملها جنبا إلى جنب، قناة هامة للمعلومات من مستوى القاعدة الشعبية لتبلغ صانعي القرارات في الحكومة والأحزاب السياسية وقوات الأمن، بالنسبة للحالات التي قد تزيد التوتر أو التي قد تقضي إلى العنف.

١٠٧- واعتمد المجلس التفاوضي المتعدد الأطراف في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ قرارا، صدق عليه لاحقا المجلس التنفيذي الانتقالي، ويدعو الأمم المتحدة إلى تنسيق أنشطة المراقبين الدوليين الذين قدمهم

الكومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الإفريقية، فضلا عن المراقبين الذين قدمتهم كل من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى أو الحكومات. وطلب كذلك أن تضع الأمم المتحدة الترتيبات اللازمة في هذا الصدد، لاسيما ضمان نشر المراقبين الدوليين بطريقة فعالة ومنسقة بالتعاون الوثيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة. إزاء هذه الخلفية، ووفقا لتقريرى السابق المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/48/845-S/1994/16 و Add.1)، أنشئت لجنة تنسيق، مؤلفة من رؤساء بعثات المراقبين التابعة للأمم المتحدة والكومنولث ومنظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، ممثلي الخاص في جنوب إفريقيا.

١٠٨- وكانت اللجنة التنسيقية تجتمع مرة واحدة أسبوعيا على الأقل للنظر في التقارير الواردة من وحدة العمليات المشتركة، المؤلفة من ممثلي بعثات المراقبين الأربع، وفرقة العمل التقنية، المؤلفة من ممثلي رؤساء الأحزاب الانتخابية التابعة لبعثات المراقبين الأربع، وكذلك للنظر في المسائل الأخرى التي يثيرها أي عضو من أعضاء اللجنة. واجتمعت فرقة العمل التقنية أيضا بانتظام وتفاعلت مع مسؤولي اللجنة الانتخابية المستقلة برئاسة نائبة الممثل الخاص. وأعدت وحدة العمليات المشتركة، التي عملت برئاسة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، خطة لتدريب وانتشار الأعداد الكبيرة من مراقبي الانتخابات الدوليين المقرر وزعهم أثناء الانتخابات، وأنشئت مصارف بيانات من أجل تسجيل المعلومات التي يجمعها المراقبون وحفظها بصورة منهجية.

١٠٩- واجتمعت اللجنة التنسيقية أيضا مع القاضي كريغلر بصورة دورية. وفي هذه الاجتماعات، كان يلفت انتباه اللجنة الانتخابية المستقلة إلى التقارير التي تقدمها فرقة المراقبين التابعة للبعثات. ومن جانبه، كان القاضي كريغلر يضع اللجنة في صورة التقدم المحرز في أعمال اللجنة التحضير للانتخابات. وقد لفتت البعثات انتباهه إلى تقارير ميدانية عن تجاوزات ارتكبت وسلبيات في التحضير للانتخابات على المستوى المحلي، واتخذت اللجنة إجراءات بشأنها. وبشكل عام، كان التعاون بين اللجنة التنسيقية واللجنة الانتخابية المستقلة بناء ومفيدا للجهتين. وقدمت بعثات المراقبين الدوليين إلى اللجنة الانتخابية المستقلة الدعم والتشجيع لا على مستوى السياسات وحسب، إنما أيضا على مستوى فرقة العمل التقنية ووحدة العمليات المشتركة. واجتمع أيضا مسؤولو الوحدات الانتخابية التابعة لبعثات المراقبين الأربع بمسؤولي الانتخابات التابعين للجنة الانتخابية المستقلة من أجل معالجة المشاكل لدى نشوئها.

١١٠- وفيما يتعلق بتقديم التقارير والبيانات العامة، ففي حين كانت كل بعثة من بعثات المراقبين الدوليين ترفع التقارير إلى منظماتها الأم، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة تنسق صياغة وإصدار البيانات المشتركة بشأن مختلف جوانب العملية الانتقالية. وقد صدر واحد من هذه البيانات في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، ليشجب أعمال العنف التي حدثت في وسط جوهانسبرغ أثناء مسيرة للزولو نظمت دعما للملك زويليتيني. وأصدرت بعثات المراقبين الدوليين عشية التصويت (٢٥ نيسان/أبريل) بيانا مشتركا أدان أعمال العنف التي تهدد الانتخابات وشدد على ما للسلوك السلمي من أهمية قصوى أثناء الانتخابات. وأعرب بيان صدر بعد التصويت (٣٠ نيسان/أبريل) عن قناعة البعثات بأن شعب جنوب إفريقيا تمكن من المشاركة بحرية في التصويت. وفي ٦ أيار/مايو، بعد أن أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة نتائج الانتخابات، أصدرت

البعثات بيانا أبدت فيه الرأي الجماعي للمراقبين الدوليين بأنه رغم الصعوبات التي صودفت، فإن حصيلة الانتخابات عكست إرادة شعب جنوب افريقيا.

باء - فرقة العمل التقنية

١١١- اقترحت الفقرة ٧١ من تقرير المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أنه يتعين إنشاء فرقة عمل تقنية، في إطار اللجنة التنسيقية، تتألف من موظفي الانتخابات الرئيسيين الأربعة التابعين لبعثات المراقبين الدوليين الأربع، ويرأسها رئيس الشعبة الانتخابية التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة، وتكون وظيفتها الإشراف على أنشطة وحدة العمليات المشتركة. إلا أن اجتماعات فرقة العمل التقنية كان تنعقد عمليا، إما برئاسة نائبة الممثل الخاص أو برئاسة مدير الشعبة الانتخابية في البعثة، في حين عمل نائب مدير الشعبة كأمين لها.

١١٢- وعقدت فرقة العمل التقنية اجتماعها الأول في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ واجتمعت بعد ذلك إحدى عشرة مرة. وحضر موظفو اللجنة الانتخابية المستقلة ثمانية من هذه الاجتماعات بدعوة دائمة من جانب اللجنة التنسيقية. ووافقت فرقة العمل التقنية على أن تعمل وحدة العمليات المشتركة كفريق مشروع متفرغ، بدلا من أن تكون لجنة أو فريقا عاملا دوريا. وأقرت فرقة العمل التقنية، في اجتماعها المعقود في ٣ شباط/فبراير، قائمة بالمهام التي ينبغي على وحدة العمليات المشتركة أدائها كأساس لأعمالها.

١١٣- وما أن أنشئت وحدة العمليات المشتركة، حتى جرت معالجة معظم المسائل التقنية على ذلك المستوى. ولم تنظر فرقة العمل التقنية إلا في مسائل الموارد الرئيسية. وعملت وحدة العمليات المشتركة باستقلالية إلى حد بعيد، وكانت درجة الإشراف المطلوبة من فرقة العمل التقنية ضئيلة جدا. وأصبح هذا النمط أكثر بروزا باقتراب موعد الانتخابات. واستخدمت فرقة العمل التقنية أيضا كمحفل لتنسيق الاستجابات بين بعثات المراقبين الدوليين لما تطلبه اللجنة الانتخابية المستقلة من مساعدات تقنية. واستأثرت هذه الوظيفة بنسبة هامة من وقت فرقة العمل التقنية.

جيم - وحدة العمليات المشتركة

١١٤- انصبت دور وحدة العمليات المشتركة على مجالين رئيسيين: التنسيق مع بعثات المراقبين الدوليين الثلاث الأخرى، والتحضير لوصول عدد كبير من مراقبي الانتخابات الدوليين المتوقعين للانتخابات.

١١٥- أما الوحدة، التي عينت فيها كل من بعثات المراقبين ممثلين لها فقد كرست انتباهها بصورة أولية للانطلاق على أساس ترتيبات التنسيق غير الرسمية التي سبق أن وضعتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة. واستحدثت الوحدة، بالتعاون مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى، نماذج مشتركة لمراقبة مراكز التصويت وعد الأصوات، وأعدت برامج الحاسوب ونظمت مصارف البيانات لتسجيل البيانات وحفظها بصورة

منتظمة كي تستخدمها البعثات الأربع جميعا. وعقدت اجتماعات دورية للوحدة لمناقشة المسائل ذات الأهمية والتماس الاتفاق على الاجراءات المقترحة.

١١٦- وشاركت الوحدة مشاركة عميقة في إعداد خطة وزع العدد الكبير من مراقبي الانتخابات الدوليين اللازمين لمراقبة الانتخابات. واقتضى هذا الأمر قدرا كبيرا من الأعمال التحضيرية، لا سيما في مجال التدريب، بما في ذلك وضع المواد والاستراتيجيات الإعلامية والتدريبية المناسبة. وتعاونت الوحدة أيضا مع شعبة الإدارة التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة لحل المشاكل ذات الصلة بالنقل والاتصالات ومرافق المؤتمرات وتسهيلات الإقامة لحوالي ٤٨٥ ١ من مراقبي الانتخابات الدوليين الذين وصلوا حديثا، إلى جانب وزعهم في المقاطعات. وأقامت الوحدة أيضا صلة مع اللجنة الانتخابية المستقلة بغية جمع المعلومات عن كل مجموعة من مجموعات مراكز التصويت التي ستقوم بزيارتها أفرقة المراقبين خلال أيام التصويت، وأصدرت كتيبًا يتضمن معلومات أساسية ومبادئ توجيهية تنفيذية، يستخدمها مراقبو الانتخابات الدوليون التابعون لبعثات المراقبين الدوليين الأربع.

سابعاً - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

ألف - بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا والمنظمات غير الحكومية

١١٧ - بموجب أحكام قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢)، تعاونت بعثة مراقبي الأمم المتحدة مع تشكيلة عريضة من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في مجالات رصد العنف، وتعزيز السلم، وحقوق الإنسان والتثقيف المدني. ومنذ بدء البعثة، أُسندت إلى أحد مراقبيها مهمة العمل كموظف اتصال مع المنظمات غير الحكومية. ومع توسيع ولاية البعثة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، اتسع نطاق تعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني بحيث شمل المشتركين في مراقبة العملية الانتخابية وتثقيف الناخبين.

١١٨ - وقد أُشرت، في تقرير المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير، إلى الدور الحاسم الذي كان من الضروري أن تؤديه المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، في نجاح عملية مراقبة الانتخابات بوجه عام. واستجابة لرغبة أعرب عنها المجلس التنفيذي الانتقالي، في أن يتعاون جميع المراقبين الدوليين والمراقبين الآخرين ... تعاونًا وثيقًا على أداء مهمتهم المتمثلة بالإشراف على العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بينت (في الفقرات من ٧٤ إلى ٧٦) أنه ستبذل جهود لإقامة علاقة تعاون مع المنظمات غير الحكومية الأجنبية ولإقامة علاقات عمل مع الكيانات غير الحكومية الوطنية المشتركة في مختلف جوانب الانتخاب، مثل التثقيف المدني وتنظيم شبكات الرصد الأهلية.

١١٩ - وأنشئ مكتب اتصال مع المنظمات غير الحكومية في الشعبة الانتخابية في البعثة، لتنفيذ هذه السياسة. وجرى حث مراقبي البعثة على توسيع نطاق الاتصالات الحالية مع المنظمات غير الحكومية،

ولا سيما المنظمات القائمة على أساس المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية المشتركة في بناء السلم وحل المنازعات، فضلا عن المنظمات التي تقوم بمراقبة العملية الانتخابية. وأقام مكتب الاتصال هذا اتصالات مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، المحلية منها والأجنبية على السواء، وهو يحيطها علما بولاية البعثة ويرد على طلبات الحصول على معلومات. وقد مثل هذا المكتب البعثة، مثلا، في اجتماعات الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات، وهي منظمة تكونت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لتنسيق جهود المنظمات غير الحكومية، المحلية والأجنبية، المشاركة في مراقبة الانتخابات؛ فضلا عن اجتماعات فريق القادة الدينيين المعني بنزاهة الانتخابات وبرنامج مجلس الكنائس العالمي للرصد في جنوب افريقيا. وكانت اللجنة الانتخابية المستقلة بدورها تتشاور مع مكتب الاتصال فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية.

١٢٠ - ودعيت بعثات المراقبين الدوليين إلى التعاون مع ممثلي الكنائس، وقطاع الأعمال، ونقابات العمال، ومنظمات رصد السلم، ومختلف المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية، لتعيين ممثل لها في لجنة تنظيم الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات. وجرى تعاون مماثل على صعيدي المقاطعات الفرعية والدوائر الانتخابية، مع هياكل هذه الشبكة ومع منظمات غير حكومية أخرى. وفي عدة مجالات، أقيمت محافل مشتركة لتبادل المعلومات، ورسم استراتيجيات مشتركة لرصد الأحداث ولمناقشة خطة الوزع المتعلقة بالانتخابات. وفي عدة حالات، قامت الهياكل المعنية بالسلم والمنظمات غير الحكومية بإتاحة التوجيه وإمكانية الوصول للمجتمعات المحلية أمام مراقبي الانتخابات الدوليين. وكان هؤلاء، بدورهم يقدمون المساعدة والمشورة عندما تطلبان منهم.

باء - مراقبو المنظمات غير الحكومية

١٢١ - اضطلعت المنظمات غير الحكومية الجنوب افريقية بمعظم عمليات التثقيف المدني وتثقيف الناخبين، واستنبطت مفهوم رصد الانتخابات من قبل المجتمع المدني. واعتمدت اللجنة الانتخابية المستقلة ما مجموعه ٣٠ منظمة غير حكومية محلية، كانت الشبكة الوطنية لمراقبي الانتخابات أكبرها. وقامت هذه المنظمات بوزع ما يناهز ٢٥ ٠٠٠ مراقب في جميع أنحاء البلاد، للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ٩٧ منظمة غير حكومية أجنبية ما يتجاوز ٢ ٠٠٠ مراقب من جميع أنحاء العالم. وكان من أهم المؤسسات المساهمة: اتحاد برلماني أوروبا الغربية، الذي قام بوزع ما يناهز ٤٠٠ برلماني لمراقبة انتخابات جنوب افريقيا. وتبادلت البعثة معهم جلسات الإحاطة الإعلامية وتوفير المعلومات الخاصة بالسوقيات وأقامت اتصالا وثيقا مع مراقبي هذا الاتحاد على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدم كثير من المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة موظفين مؤهلين ومدربين، ولا سيما لمديرية الرصد التابعة لها. وأمنت الرابطة الوطنية للنساء مشاركة أكبر للمرأة في عملية تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا. وطلب من المنظمات غير الحكومية المشتركة في مراقبة الانتخابات التوقيع على مدونة سلوك، وزُوِّدَ موظفوها ببطاقات هوية وملابس تعريفية قدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة تيسيرا لوصولهم إلى مراكز الاقتراع.

١٢٢ - وقد تجاوزت مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في أيام الانتخابات عملية المراقبة. واضطر مراقبو المنظمات غير الحكومية، بسبب أوجه القصور الإدارية والسوقية للجنة الانتخابية المستقلة، إلى الاضطلاع بمهام تتجاوز ولايتهم الأصلية. وفي عدة مراكز تصويت، كانوا في نفس الوقت جزءاً من فريق الموظفين والراصدين. واستعانت اللجنة الانتخابية المستقلة بهم أيضاً، لمساعدة موظفي الانتخابات في حالات مخصصة. وتلبية لطلب اللجنة الانتخابية المستقلة، قدمت الأوساط الدينية ما يناهز ٢٠٠ ١ شخص، للمساعدة في عد بطاقات الاقتراع، عندما تبين بوضوح أن هذه المرحلة من العملية الانتخابية يعيقها إعاقة خطيرة عدم وجود الموظفين المؤهلين. وشعر عدة مراقبين، عملوا كمتطوعين، بعد الانتخابات، أنهم لم يعاملوا بإنصاف وطالبوا بأن تدفع لهم أجور، على غرار موظفي وراصدي اللجنة الانتخابية المستقلة.

١٢٣ - وكانت مساهمة مراقبي المنظمات غير الحكومية حاسمة في الانتخابات، مع أنه لم يجرِ تدريب جميعهم تدريباً مناسباً، بسبب ضيق الوقت، كما أن المراقبة لم تشمل بعض المناطق. وساعدت مشاركة المنظمات غير الحكومية على إنجاز العملية الانتخابية، بالرغم من الصعوبات الإدارية والسوقية. وأتاح عمل المنظمات غير الحكومية أيضاً لسكان جنوب إفريقيا المشاركة على نطاق أوسع في الانتخابات، مما جعلها، على حد تعبير رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، القاضي يوهان كريغلر، "انتخابات شعبية".

سابعاً - الإدارة

ألف - الموارد: الموظفون

١٢٤ - تطلبت ولاية البعثة الموسعة، على النحو المشار إليه آنفاً في هذا التقرير، زيادة كبرى في عدد المراقبين، في غضون فترة زمنية قصيرة، مما اقتضى إنشاء شبكة دعم، في وقت قصير قبل الانتخابات. وكانت المرحلة الانتخابية للبعثة قصيرة نسبياً. وكانت النتيجة أن الدعم الإداري والسوقي اللازم لاضطلاع البعثة بولايتها على نحو فعال شكل جهداً جباراً، ولا سيما في الفترات التي سبقت الانتخابات مباشرة أو التي تلتها مباشرة. وفي الفترة الممتدة من نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - حين أقرت الجمعية العامة ميزانية البعثة بعد توسيع ولايتها - إلى نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤، خططت البعثة ونفذت عملية وزع ٩٨٥ مراقباً انتخابياً. وكان هذا يمثل زيادة كبرى على الـ ١٠٠ مراقب الموجودين داخل البلد، منذ مطلع شباط/فبراير ١٩٩٤.

١٢٥ - وبلغت عملية الوزع ذروتها قبل الانتخابات مباشرة، بوصول معظم مراقبي الانتخابات الدوليين. وقامت العناصر الإدارية التابعة للبعثة ووحدة المراقبين المشتركة بتجهيز ملفات المراقبين الدوليين القادمين، ونقلهم إلى مراكز تدريب ووزعهم على المواقع المعنية لهم. وبعد الانتخابات مباشرة، أعيد المراقبون هؤلاء إلى أوطانهم. وقد أنجزت هذه العملية بأكملها، في غضون ١٢ يوماً، عدد محدود من موظفي الدعم. واقتضت عوامل خارجة عن إرادة البعثة تعديلاً مستمراً لخطة الوزع التي رسمتها البعثة، بما في ذلك المشاكل المواجهة في مقر الأمم المتحدة في التحديد النهائي لأعداد المراقبين ووضع قوائمهم. واقتضت

الصعوبات التي عانتها اللجنة الانتخابية المستقلة، والتي أخرت إنجاز قائمة مراكز التصويت حتى أيام التصويت، فضلا عن تمديد أيام التصويت وعد الأصوات، إجراء الكثير من التغييرات في آخر لحظة في خطط البعثة المتعلقة بخطط الوزع والسوقيات.

باء - الاتصالات

١٢٦ - لم يكن من الممكن إقامة شبكة اتصالات لاسلكية تابعة للبعثة، كافية لتغطية البلاد قاطبة، وذلك بسبب قصر الوقت المتاح وحجم البلاد. ولذلك، أقيمت شبكة اتصالات لاسلكية بترددات عالية جدا (VHF)، لتغطية المناطق التي اتسم ماضيها بالعنف، أو التي كان يتوقع حدوث عنف فيها. وللتمكن من العمل ضمن حدود نطاق موجات بترددات عالية جدا مشوش للغاية، استُعين بخدمات شبكة تقوية تجارية للاتصالات اللاسلكية، لتغطية منطقتي دوربان وجوهانسبرغ. ولتعزيز الاتصالات اللاسلكية في المناطق التي يحتمل حدوث عنف فيها، جهزت طائرتا هليكوبتر خفيفتان بأجهزة تقوية، واستخدمتا كتوصيلات منقولة جوا في حالة تعطل الأجهزة الأرضية. وجهزت أفرقة البعثة بمعدات الهاتف ومرافق الفاكس في معظم أنحاء البلد، إلا في عدد قليل جدا من المناطق النائية. ووفرت البعثة أيضا مرافق الاتصالات لبعثات مراقبي الكمونولث، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وقامت هذه البعثات بدفع نصيب متناسب من تكاليف التركيب والتشغيل.

جيم - الدعم الجوي والمركبات

١٢٧ - خصصت ميزانية البعثة اعتمادات لاستئجار طائرات، لوزع المراقبين الدوليين ولأغراض الاتصالات. ومع بعض الاستثناءات القليلة كان يمكن الوصول إلى عواصم المقاطعات بالحافلات أو بالخطوط الجوية التجارية. وقد استخدمت خطوط تجارية عادية لمعظم الرحلات الجوية داخل منطقة البعثة.

١٢٨ - وأثناء الانتخابات، تم استئجار إحدى عشرة طائرة هليكوبتر خفيفة وطائرة واحدة خفيفة ثابتة الجناحين. واستخدمت طائرتا هليكوبتر كمحطتي تقوية للاتصالات اللاسلكية، على النحو المبين أعلاه؛ إحداهما في مقاطعة بريتوريا - ويتواترز راند - فيرينغ، والثانية في مقاطعة كوازولو/ناتال. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك طائرة هليكوبتر واحدة في كل من المقاطعات التسع، وذلك لإجلاء الأفراد لأسباب طبية أو في حالة الإصابات أو حالات الطوارئ، وللسماع لمنسقي المقاطعات بالسفر بسرعة إلى مناطق المشاكل، عند الاقتضاء. وفي منطقة الكيب الشمالية، التي تتجاوز فيها المسافات الكبيرة التي ينبغي اجتيازها مدى طيران طائرات الهليكوبتر، تم توفير طائرة صغيرة ثابتة الجناحين.

١٢٩ - وكان التفكير المبدئي أن تكون إعادة المراقبين الدوليين إلى جوهانسبرغ أصلا على عكس عملية الوزع. بيد أن تمديد فترة التصويت اقتضى تغييرات أجريت في آخر لحظة وأضيف استخدام طائرة مستأجرة لتأمين تجهيز هؤلاء المراقبين ومغادرتهم في الوقت المناسب وإعادتهم إلى أوطانهم. وبالإضافة

إلى ذلك، استخدمت طائرة من طراز AN26، أعارتها عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، في عملية إعادة المراقبين إلى أوطانهم.

١٣٠ - وتم استئجار أسطول النقل البري للبعثة، المؤلف من ١٠٧٧ مركبة، من وكالات تأجير السيارات القائمة في البلد. وفي الأيام الأخيرة قبل انتخابات، تم استئجار ٣٠٠ مركبة. وزيد إلى هذا العدد ٧٧٧ مركبة إضافية للمراقبين الدوليين أثناء الانتخابات نفسها. واستأجرت البعثة أيضا ٢٠ مركبة ليستخدمها مراقبو منظمة الوحدة الإفريقية. وفي هذه الحالة، تصرفت البعثة بوصفها وكيلًا مركزيًا للشراء، بالنيابة عن بعثة مراقبي منظمة الوحدة الإفريقية.

دال - مسائل الأمن

١٣١ - كانت سلامة وأمن المراقبين الدوليين من دواعي الانشغال المعرب عنها في قرار مجلس الأمن ٨٩٤ (١٩٩٤)، الذي دعا جميع الأطراف في جنوب إفريقيا "إلى احترام سلامة وأمن المراقبين الدوليين وتيسير اضطلاعهم بولاياتهم". وتم توجيه أنظار الإدارات الحكومية ذات الصلة والأحزاب السياسية إلى هذا الطلب.

١٣٢ - وكان أمن موظفي البعثة واحدا من الاهتمامات الأساسية طوال فترة البعثة. فقد كان الموظفون معرضين للأخطار التالية:

(أ) الاعتداءات الإجرامية العادية، وقد وقع عدد من هذه الحوادث، معظمه في جوهانسبرغ.

(ب) اقحامهم عرضا في العنف أثناء المظاهرات والتجمعات أو في مناطق كان فيها التنافس بين فصائل مختلفة يتطور إلى تبادل إطلاق النار وما شابه ذلك. وكان أخطر حادث من هذا القبيل اعتداء بقنبلة يدوية في مظاهرة جرت في بكمبرلي يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣، وكان أحد مراقبي البعثة من الذين أصيبوا بجروح فيه.

(ج) الاعتداء المتعمد - كان هناك، طوال مدة البعثة، درجة من التهديد من قبل المتطرفين المعارضين لدور الأمم المتحدة في جنوب إفريقيا. وكان من الدلائل المنذرة بهذا الخطر الإهانة الكلامية أو حمل الأسلحة بطريقة تنطوي على التهديد والزعم بإدراج بعثات المراقبين الدوليين على "قائمة المستهدفين، التي يبدو أن جماعة متطرفة أرسلتها إلى إحدى الصحف. على أنه لم يحدث أي هجوم فعلي متعمد على أي عضو من أعضاء بعثات المراقبين الدوليين.

١٣٣ - وأقيم اتصال وثيق وبنّاء على جميع المستويات مع شرطة جنوب إفريقيا وقوة دفاع جنوب إفريقيا. وكان كبار موظفي البعثة يناقشون مسائل الأمن مع المسؤولين على كل مستويات الحكومة، ومع ممثلي الأحزاب السياسية. وفي إطار ولاية البعثة في مجال تعزيز السلم، كثيرا ما كان المراقبون قادرين على الاستفادة من هذه الروابط لنزع فتيل المواجهة بين قوات الأمن والمتظاهرين. وأثناء الانتخاب،

اتخذت قوات الأمن في جنوب افريقيا تدابير خاصة لسلامة المراقبين الدوليين. فعلى سبيل المثال، وافقت قوة دفاع جنوب افريقيا على أن يستخدم مراقبو الأمم المتحدة مرافق الاتصالات والثكنات في حالة طارئ من الطوارئ.

١٣٤ - وكانت المسؤولية الأولى عن حماية المراقبين تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا. بيد أن البعثة كانت تعترف بأن قوات الأمن عاجزة عن حماية المراقبين في كل حين. وكان من التدابير المتخذة لتحسين أمن البعثة تدريب جميع المراقبين لتوعيتهم بالمسائل الأمنية، على التيقظ الأبدي والتخطيط وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في مرجع الأمم المتحدة للأمن في الميدان. وقبل الانتخابات، تم تعيين منسقين في مكاتب البعثة في المقاطعات والمقر، لتأمين الاتصال مع قوات الأمن، وإعداد الخطط الأمنية وتقديم المشورة للمراقبين. وكان معظم هؤلاء المنسقين، لا جميعهم، من ذوي الخبرة في شؤون الأمن. وكان الاتصال المتكرر مع بعثات المراقبين الدوليين الأخرى، فيما يتعلق بمسائل الأمن، يعني وضع نهج مشترك إزاء الأمن. وتم تشجيع تبادل المعلومات على جميع المستويات لضمان عدم تعريض المراقبين للخطر.

تاسعا - ملاحظات ختامية

١٣٥ - إن أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا كانت تاريخية بالفعل. ولا شك في أن الانتخابات وفرت للسكان قاطبة إطارا للاتحاد ولتبني المثل الأعلى المتمثل بجنوب افريقيا جديدة غير عنصرية وديمقراطية ومتمحدة".

١٣٦ - وجنت الأمم المتحدة، بفضل البعثة، ثروة من الخبرات. وسيشار الى منجزاتها، فضلا عن أخطائها وأوجه قصورها، عند التخطيط لبعثات مماثلة في المستقبل. وقد طلبت من مختلف الإدارات المعنية بصورة مباشرة أن تتعاون مع كبار موظفي البعثة، في سبيل استخلاص العبر من هذه التجربة.

١٣٧ - في غضون العملية الانتقالية، تحقق مستوى رفيع من التعاون بين البعثة واللجنة الانتخابية المستقلة والمؤسسات الأخرى في جنوب افريقيا. وقد كان في ذلك فائدة كبيرة لجميع الأطراف. وساهم ذلك، بصورة خاصة، في الحل المبكر لعدد كبير من المشاكل التي واجهتها اللجنة الانتخابية المستقلة. ويمكن في المستقبل البناء على الخبرة المكتسبة والعلاقات التي أقيمت. والواقع أن هذه التجربة فضلا عن خبرة جنوب افريقيا هما حاليا قيد الاستفادة منهما في أماكن أخرى.

١٣٨ - وأفاد التعاون الوثيق بين البعثة وبعثات مراقبي كومنولث والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الافريقية جميع الجهات المعنية، بما في ذلك هيكل جنوب افريقيا. وتجسد مستوى التفاهم والتماثل في التفكير المتحقق في أسمى تعبير له، في البيانين المشتركين الأساسيين اللذين أصدرتهما البعثات الأربع مجتمعة: وذلك أولا لتقييم الطريقة التي جرى بها الاقتراع، وبعد أيام قلائل. لإجراء التقييم النهائي للعملية الانتخابية.

١٣٩ - وتشكل جهود المجتمع الدولي في جنوب افريقيا منذ عام ١٩٩٢، بصفتها نشاطا من أنشطة الدبلوماسية الوقائية استفاد من قوى عدة منظمات دولية لدعم الجهود المحلية في سبيل السلم والتصالح والمصالحة الوطنية، إثباتا فريدا وإيجابيا لفوائد هذا التعاون. وأود أن أسجل هنا أحر تهاني لمنظمة الوحدة الافريقية والكمونولث والاتحاد الأوروبي، لما قامت به من عمل ممتاز في جنوب افريقيا، وامتناني لما قدمته بعثاتها من تعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة على كل المستويات. وقد كان هذا في راجح الظن، أوثق شكل من أشكال التعاون الذي تحقق بين منظماتنا الى الآن. ولكن ينبغي ألا نغتر بما حدث، فإنه لم يزل ثمة متسع للتحسين، وأنا عازم على دعوة هذه المنظمات الثلاث، وفي الواقع مع غيرها من المنظمات الاقليمية المعنية، الى التفكير معا لوضع مبادئ توجيهية للتعاون في المستقبل، تقوم على أساس نجاح، وكذلك أخطاء، تجربتنا المشتركة في جنوب افريقيا وفي غيرها من الأماكن.

١٤٠ - وهناك عبرة أخرى جديرة بأن نستغلها من تجربة جنوب افريقيا، هي مفهوم اتفاق السلم الوطني وما تمخض عنه من هياكل: لجنة السلم الوطنية، وأمانة السلم الوطنية، ولجنة غولدستون، وحتى إن فقدت عدة لجان للسلم زخمها في مرحلة من مراحلها، فلا يمكن صرف النظر عما لمساهمتها في العملية ككل من قيمة جلى. وهي جديرة بمزيد من الشناء للتدريب الذي قدم في نطاق هياكل السلم الى آلاف الأفراد الذين تمكنوا بذلك من مد يد المساعدة للجنة الانتخابية المستقلة أثناء الانتخابات، اما مباشرة، بصفتهم موظفيها، أو بصورة غير مباشرة، كمتطوعين. وبطبيعة الحال، لا يمكن نقل تجربة جنوب افريقيا بشكل آلي لإحلالها في مكان آخر، ولكن قد تكون ثمة حالات في العالم، الآن أو في المستقبل - ولا سيما في افريقيا - يمكن أن يتسنى فيها تطبيق خبرات جنوب افريقيا ومبادراتها ومواقفها.

١٤١ - وقد نجحت اللجنة الانتخابية المستقلة في إجراء انتخابات في ظل صعوبات كأداء، وهي لذلك تستحق التهنئة. ولم يكن أداء آلية جنوب افريقيا الانتخابية كاملا، وكانت اللجنة أول من اعترف بذلك. ولحسن الحظ، فإن المثابرة والاقبال على توخي الحل الوسط اللذين سادا المفاوضات كانا متواصلين. وأثبتت الأحزاب السياسية تحليها بالنضج وروح المسؤولية على نحو ملحوظ، مما ساعد على تحقيق نتيجة عامة مقبولة وجديرة بالثقة. وفي هذا عبرة من أهم العبر التي تستخلص من عملية التغيير في جنوب افريقيا ككل. وطوال عملية الانتقال، ثبت زعماء جنوب افريقيا السياسيون على مواقفهم، ناهلين من أعماق مكان الطاقة والخيال في نفوسهم لتذليل كل حجر عثرة اعترض طريقهم. وهم لذلك جديرون باعجابنا وتهانينا ودعما المستمر.

١٤٢ - وختاما، أود أن أشيد بحرارة بممثلي الخاص في جنوب افريقيا، السيد الأخضر الابراهيم، لتفانيه المتجرد وقيادته البارزة للبعثة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الممثل الخاص، السيدة أنجيلا كنغ، لاسهامها في نجاح البعثة، وأخيرا، أود أن أشكر جميع الذين خدموا في البعثة أو تعاونوا معها، والذين كفلت مساهمتهم الجماعية النهوض بالولاية التي أسندها الي مجلس الأمن بصدد جنوب افريقيا، نصا وروحا على السواء.

— — — — —